

محضر الجلسة رقم 206

التاريخ: الإثنين 05 جادى الآخرة 1440هـ (11 فبراير 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وعشر دقائق، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة العشرين بعد الزوال.

جدول الأعمال: جلسة لمناقشة السياسات العمومية المتعلقة بالمرفق العمومي.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أيها الحضور الكريم،

تطبيقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور، التي تنص على أن تخصص جلسة سنوية من قبل البرلمان لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها؛

وعملا كذلك بأحكام الباب الخامس من الجزء الرابع من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، المواد من 264 إلى 269 منه، يعقد مجلسنا هذه الجلسة العامة لمناقشة السياسات العمومية المتعلقة بالمرفق العمومي.

وقبل الشروع في تناول المحاور المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة للسيد الأمين المحترم.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

أودع السيد رئيس الحكومة لدى مكتب مجلس المستشارين مشروع قانون رقم 18.18 بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية.

كما توصل المجلس من مجلس النواب بمشاريع القوانين التالية:

مشروع قانون رقم 33.18 يقضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي؛

مشروع قانون رقم 89.18 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01

المتعلق بالمسطرة الجنائية؛

مشروع قانون رقم 87.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق

بمدونة التأمينات؛

مشروع قانون رقم 93.18 بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم

محنة المرشد السياحي.

كما نخطط المجلس علما بأننا سنكون على موعد بعد نهاية هاته الجلسة مع جلسة عامة، تخصص للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة وهي:

أولا، مشروع قانون رقم 94.18 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.18.781 بإحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي.

ثانيا، مشروع قانون رقم 33.18 يقضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي.

ثالثا، مشروع قانون رقم 89.18 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية،

وأخيرا، مشروع رقم 93.18 بتغيير القانون رقم 5.12 المتعلق بتنظيم محنة المرشد السياحي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين المحترم.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

إذن نشرع الآن في معالجة محاور السياسات العمومية المتعلقة بالمرفق العمومي.

تفعيلا لقرار مكتب المجلس المؤرخ في 28 يناير؛

وبناء على الترتيب المتفق عليه في اجتماع ندوة الرؤساء المنعقد في 5 فبراير، انطلاقا من التقرير الذي أعدته المجموعة الموضوعاتية المؤقتة التي أسندت إليها التحضير لعقد هذه الجلسة الدستورية.

وللتذكير فإن هذه المحاور هي كالتالي:

المحور الأول: يتعلق بتدبير مرفق المراكز الجهوية للاستثمار.

المحور الثاني: يتعلق بتدبير مرفق التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم

العالي والبحث العلمي، وفيه خمسة مواضيع:

1- الموارد المادية والبشرية المرصودة للقطاع وتدبيرها.

2- البنية التحتية للقطاع.

3- مشاريع الإصلاح البيداغوجي.

4- تعميم التعليم.

5- وأخيرا الحكامة في قطاع التربية والتعليم.

في ما يهم المحور الثالث المدرج في جدول أعمال هذه الجلسة، مرفق

الصحة ويتعلق النقاش هنا بخمسة مواضيع:

1- حول البنية التحتية الصحية.

2- تدبير الموارد البشرية للقطاع.

3- السياسة الدوائية.

4- الخريطة الصحية.

وحيث إن أغلبها تتعلق بإصلاح الإدارة، انسجاما مع الخطاب الملكي السامي الموجه إلى البرلمان في افتتاح السنة التشريعية 2016-2017، وتماشيا مع خصوصية المكونات التي يتألف منها مجلس المستشارين، حصل الاتفاق داخل مكتب المجلس خلال الاجتماع المنعقد في 27 ديسمبر 2016 على موضوع الخدمات التي يقدمها المرفق العمومي، نظرا لراهنية الموضوع وارتباطه الوثيق بالحياة اليومية للمواطن المغربي.

وبعد تشكيل المجموعة الموضوعاتية المؤقتة، انعقد اجتماعها الأول برئاسة السيد عبد الحكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين بتاريخ 7 فبراير 2017، وتميز بكلمة توجيهية ذكر فيها السيد الرئيس بالمتنقيات الدستورية والتنظيمية المؤطرة لهذه العملية، ومقدما لمحّة عن التجربتين السابقتين، وعن عناصر القوة فيها، والقضايا التي لا تزال بحاجة إلى المعالجة، بحيث كان مجلس المستشارين سباقا لتفعيل هذا المقتضى الدستوري بالاعتماد على إمكانياته الذاتية.

وخلال الاجتماع الثاني المنعقد بتاريخ 9 فبراير 2017، والذي خصص جدول أعماله لانتخاب رئيس المجموعة الموضوعاتية ونائبين له ومقررها. وخلال اجتماعها الثالث المنعقد بتاريخ 14 أبريل 2017، انكبت المجموعة على وضع برنامج زمني لإنجاز مهمتها، أعقبتها اجتماعات متتالية على امتداد سنتين تشريعتين (2016-2017 و 2017-2018) بالإضافة إلى الدورة الحالية من السنة التشريعية (2018-2019)، بلغت في مجموعها إلى حدود اعتماد هذا التقرير، واحد وعشرون (21) اجتماعا.

وعقب تصيب الحكومة الجديدة، راسل السيد رئيس مجلس المستشارين بتاريخ 4 ماي 2017 الحكومة في شخص رئيسها والسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، لإخبارها بالموضوع المعتمد، وللإعراب عن تطلع مجلس المستشارين للتعاون مع القطاعات الحكومية المعنية مع المجموعة الموضوعاتية، وتزويدها بما توفر لديها من معطيات ووثائق حول القضايا ذات الصلة بمحاور التقييم.

وقد اتبعت المجموعة الموضوعاتية في إنجاز مهمتها المراحل التالية:

- تحديد المحاور التي ستشغل عليها المجموعة الموضوعاتية، حيث حصرت موضوع المرفق العمومي في المحاور التالية:
- المراكز الجهوية للاستثمار؛
- الخدمات الصحية؛
- منظومة التربية والتعليم.
- تعيين الطاقم الإداري المواكب لعمل المجموعة الموضوعاتية؛
- توجيه مذكرة لرئاسة المجلس تتضمن القطاعات الوزارية المعنية والهيئات والمؤسسات الوطنية، بغاية مدّ المجموعة بالآراء والدراسات الجاهزة لديها، بخصوص المحاور المذكورة أعلاه؛
- تحديد هندسة للتقرير ومنهجية إعداده؛
- تجميع المادة الخام لإعداد التقرير من خلال المصادر والمراجع التالية:

5- والموضوع الخامس في هذا المحور يتعلق بالحكمة في قطاع الصحة. وبهذه المناسبة تقدم بالشكر الجزيل لكافة مكونات المجلس التي ساهمت في إنجاح التحضير لهذه المحطة الهامة في سياق تفعيل مضامين دستور سنة 2011.

وقبل أن نمر للمناقشة التي خصصت لها حصة زمنية إجمالية، حددت في 178 دقيقة موزعة بالتساوي بين المجلس والحكومة، أعطي الكلمة للسيد مقرر اللجنة الموضوعاتية المؤقتة، المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة السنوية.

الكلمة للسيد أحمد تويزي، مقرر اللجنة الموضوعاتية المؤقتة لتقديم ملخص عن تقرير المجموعة الموضوعاتية في حدود 15 دقيقة إذا أمكن، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور والنظام الداخلي لمجلسنا الموقر، خاصة المواد من 264 إلى 269، يشرفني أن أعرض على أنظاركم التقرير الذي أعدته المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية.

إن من أهم ما ميز أشغال المجلس خلال السنوات الأربع الأخيرة هو تفعيل هذا المقتضى الدستوري، بالرغم من الإكراهات المحيطة بهذه المهمة، وتعتبر هذه المحطة لحظة أساسية، يبرز فيها التعاون القائم بين الجهازين التشريعي والتنفيذي، ذلك أن تفعيل البرلمان لهذا الاختصاص الموكول إليه طبقا للدستور، والمتمثل في تقييم السياسات العمومية للحكومة، يستدعي انخراط الهيئات والمؤسسات الدستورية والقطاعات الوزارية المعنية، باعتبارها شريكا وطرفا أساسيا في هذه العملية.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون والمستشارات،

اسمحوا لي بأن استعرض أمامكم مختلف الخطوات التي قطعها مجلس المستشارين في مسار الإعداد لهذه الجلسة، فاستنادا إلى الدستور وإلى مقتضيات النظام الداخلي، شرع المجلس في التحضير لهذه الجلسة في مستهل دورة أكتوبر 2016-2017، بمراسلة مختلف الفرق والمجموعات البرلمانية بتاريخ 21 أكتوبر 2016 لاقتراح مواضيع للتقييم، وقد بلغ مجموع المقترحات 40 موضوعا، همت مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الدورة التشريعية (2016-2017)، غير أن الظروف التي أحاطت بتشكيل المجموعة الموضوعاتية وطبيعة مهمتها، فرضت واقعا جديدا، دفع بنا إلى اتخاذ قرار في الاجتماع الذي انعقد يوم الثلاثاء 25 يوليوز 2017 بمراسلة السيد رئيس المجلس لطلب تأجيل تقديم التقرير إلى حين استكمال جميع شروط إنجازه، وقد كان طلبنا مبررا بما سنأتي على تفصيله في هذا التقديم.

فمن بين ما استندنا إليه في طلب التأجيل هو الإكراه الزمني الناتج بالأساس عن التأخر النسبي الحاصل في تشكيل المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية، وكذلك نفس الشيء بالنسبة لهيكلتها التي تأخرت إلى غاية شهر فبراير 2017، بتزامن مع نهاية دورة أكتوبر للسنة التشريعية (2016-2017)، ولم تنشر عملها إلا في منتصف أبريل 2017 بسبب تأخر تشكيل الحكومة الجديدة.

وبالرغم من هذه المعطيات غير المساعدة، فإن المجموعة الموضوعاتية تسجل التجاوب غير المسبوق للقطاعات الحكومية المعنية بعملية التقييم (الداخلية، التعليم والصحة)، حيث عرفت أشغالها لأول مرة حضورا وازنا لمسؤولي هذه القطاعات من وزراء ووزراء مندوبين وكتاب الدولة بالإضافة إلى المسؤولين المركزيين والمندوبين الجهويين للوزارات المعنية.

إن هذا الزخم في التعاطي الإيجابي للحكومة مع المجموعة الموضوعاتية، بالإضافة إلى مجهودات الأطر الإدارية للمجلس المواكبة لأشغال المجموعة من خلال البحث والتجميع الذي قامت به في مختلف المصادر ذات الصلة، مكنها من توفير رصيد هام من المعلومات والبيانات والمعطيات مما ساعدها على وضع تشخيص دقيق للقطاعات موضوع التقييم.

ولأن عمل المجموعة الموضوعاتية يتجاوز ما هو رصد وتشخيص إلى ما هو تحليل وتقييم وتحديد لمكامن النجاح أو التعثر في تنفيذ السياسات العمومية المراد تقييمها، واستحضارا منها لعوائق البداية التي وضعتها في مواجهة إكراه الزمن.

وحيث إن العزم كان ولا يزال قويا على إخراج منتج ذي قيمة إضافية يعكس إيجابا صورة مجلس المستشارين لدى الفاعلين والرأي العام، لاسيما وأن القطاعات المذكورة تنسم بالطابع الحيوي والمركزي في حياة المواطن.

وحيث إننا بصدد التمرين الثالث في تجربة التقييم التي يفترض بل ويتعين علينا أن نصل بها إلى مرحلة النضج، ولأن الاستماع لعروض السادة الوزراء والاطلاع على المعطيات الواردة في الوثائق الخاصة بالمخططات والاستراتيجيات لا بد أن يوازيه عمل في أرض الواقع من خلال زيارات ميدانية ومهام استطلاعية تمكن من المقارنة بين المعبر عنه والمنجز منه.

ولأجل كل ما سبق ذكره، التمسنا من السيد رئيس المجلس ومن خلاله السادة أعضاء المكتب الموافقة على تمديد أجل تقديم تقرير المجموعة الموضوعاتية إلى حين استكمال جميع مراحل عملية التقييم، وهو ما تمت الاستجابة له.

• الدراسات المنجزة حو الاستراتيجيات المستهدفة وعلى تقارير المؤسسات الدستورية والهيئات الحكومية (المجلس الأعلى للحسابات، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المندوبية السامية للتخطيط...)

• عروض السادة الوزراء المشرفين على القطاعات موضوع التقييم مرفوقين بالسادة المسؤولين الجهويين.

• الأسئلة الشفوية والكتاتبية لأعضاء المجلس ذات الصلة بموضوع التقييم وأجوبة الحكومة عليها.

بناء على عناصر المنهجية المعتمدة، شرعت المجموعة الموضوعاتية المؤقتة في إنجاز مهام البحث وتجميع العناصر اللازمة لإعداد مسودة تقرير المجموعة الموضوعاتية.

ويهدف توضيح الرؤية، وجه السيد رئيس المجموعة، تطبيقا لمقتضيات المادة 266 من النظام الداخلي مذكرة إلى رئاسة المجلس بتاريخ 15 يونيو 2017 يطلب فيها عقد اجتماعات مع القطاعات الحكومية المعنية، ويتعلق الأمر بطلب حضور وزير التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي ومدراء الأكاديميات الجهوية للقطاع، والسيد وزير الصحة مرفوقا بالمسؤولين الجهويين للقطاع، والسيد وزير الداخلية والسيدات والسادة مديرو المراكز الجهوية للاستثمار لإلقاء عروض حول الموضوع، كل في مجال اختصاصه.

كما تم استثمار الرصيد الوثائقي المتوفر في هذه المادة، سواء تعلق الأمر بالدراسات الصادرة عن عدد من المؤسسات، أو بالتفاعل الحاصل بين الحكومة ومجلس المستشارين، من خلال الجلسات الأسبوعية للأسئلة الشفهية، وتقارير اللجان الدائمة الخاصة بمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات المعنية.

ولقد تجاوب السادة الوزراء المعنيون مع طلبات المجموعة الموضوعاتية، حيث تقدموا بعروض أمام أعضاء المجموعة الموضوعاتية، في الاجتماعات المنعقدة على التوالي في 5 و 10 و 27 يوليوز 2017، بحضور عدد من المندوبين الجهويين للقطاعات المذكورة أعلاه، في أجواء طبعها التفاعل الإيجابي والمثمر بين السادة أعضاء المجموعة الموضوعاتية والسادة الوزراء.

وانطلاقا من المعطيات التي تم تجميعها من الوثائق المتوصل بها، والتي كانت متوفرة، وكذلك في الاجتماعات التي تم عقدها مع القطاعات المعنية، تم إعداد هذا التقرير الذي بين أيديكم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد كان من المفروض أن تنتهي مهمة المجموعة الموضوعاتية بتقديم التقرير النهائي إلى مكتب المجلس في غضون الحيز الزمني المتبقي آنذاك على اختتام

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ومع بداية السنة التشريعية 2017-2018، ظهرت معطيات جديدة دفعت المجموعة الموضوعاتية إلى التريث في استئناف نشاطها ومواصلة عملها، فبعد الخطاب الملكي السامي الذي أعلن فيه جلالة الملك نصره الله قصور السياسة العمومية في مجال الاستثمار العمومي، وعن مسؤولية المراكز الجهوية للاستثمار في ذلك، وبعد تقرير المجلس الأعلى للحسابات، وبعد أن اعتمدت وزارة الصحة إستراتيجية جديدة في المجال غير تلك التي انصب عليها عمل المجموعة الموضوعاتية سابقا، وبعد أن تم إعفاء السيدين الوزيرين السابقين للصحة والتعليم، أصبح الانكباب على تقييم السياسات العمومية في المجالات الثلاثة الآف ذكرها يطرح سؤال الجدوى، وبعد تداول أعضاء المجموعة في معطيات هذا الواقع الجديد، ارتأت رفع مذكرة في الموضوع إلى مكتب المجلس واستشارته في اتخاذ القرار المناسب للموضوع الجديدة.

وبعد تداوله في الموضوع، اتخذ مكتب المجلس بتاريخ 7 ماي 2018 قرارا يقضي باستئناف المجموعة الموضوعاتية لعملها بنفس المنهجية وفي نفس المحاور.

وقد استأنفت المجموعة الموضوعاتية نشاطها بناء على قرار المكتب وعلى خلاصات اللقاء الخاص الذي جمعها بالسيد رئيس المجلس، وقد وضعت برنامجا زمنيا لعملها يمتد على مدى خمسة أسابيع، يتضمن من بين محاوره الاستماع من جديد للسادة الوزراء المعنيين بالقطاعات موضوع التقييم، وهم على التوالي:

أولا: وزارة الداخلية، بخصوص تدبير المراكز الجهوية للاستثمار، وذلك في المحاور التالية:

1- الإطار القانوني والتنظيمي للمراكز الجهوية للاستثمار؛

2- استراتيجيات المراكز الجهوية للاستثمار لإنعاش الاستثمار؛

3- حصيلة عمل المراكز الجهوية للاستثمار منذ 2009 إلى غاية 2017؛

4- حكامه المراكز الجهوية للاستثمار.

ثانيا: وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث

العلمي، في المواضيع التالية:

1- البنية التحتية التعليمية حسب الجهات؛

2- تدبير الموارد البشرية للقطاع؛

3- السياسة التعليمية؛

4- الخريطة المدرسية؛

5- الحكامة في قطاع التربية والتعليم.

ثالثا: وزارة الصحة، في المواضيع التالية:

1- البنية التحتية للصحة؛

2- تدبير الموارد البشرية للقطاع؛

3- السياسة الدوائية؛

4- الخريطة الصحية؛

5- الحكامة في قطاع الصحة؛

وقد تمت مراسلة السادة الوزراء المشرفين على القطاعات المذكورة من أجل تقديم عروضهم حول استراتيجياتهم الجديدة في المحاور المحددة أعلاه أمام المجموعة الموضوعاتية، مرفوقين بالسادة المسؤولين الجهويين للاستماع إلى عروضهم حول وضعية كل قطاع جهويا، هكذا تم عقد لقاء مع السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 12 يونيو 2018 ولقائين آخرين مع السيد وزير الصحة بتاريخ 10 يوليوز 2018 وبتاريخ 16 يوليوز 2018.

إن حصر التقييم في المحاور الآف ذكرها كانت تجسيدا لوعينا الراجح بالرهانات والتحديات الجسيمة التي تمثلها السياسات العمومية للتأهيل الاجتماعي والاقتصادي خلال السنوات الأخيرة وتنامي ولوج المواطنين إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، لذلك ركزت المجموعة الموضوعاتية في عملها على القطاعات التي تقدم خدمات قريبة للمواطنين، وتلعب دورا مهما في تحسين ظروف عيشهم، وذلك قصد تحديد وضعية الحقيقية التي تعيشها والوقوف على مستوى الخدمات التي تقدمها، ورصد المنجزات والمكاسب التي تحققت وتحديد مكامن الخلل بها.

وفي هذا الإطار، أجمع أغلب أعضاء المجموعة الموضوعاتية المؤقتة على اختيار قطاع الصحة، إلى جانب التعليم لما له من دور حيوي ومهم في حياة السكان، ونظرا لما يعرفه من مشاكل وإكراهات، منها ما هو مرتبط بالنمو الديمغرافي المتزايد، واتساع رقعة الفوارق الاجتماعية، ومنها ما هو مرتبط بالإمكانيات المحدودة المرصودة له من طرف الحكومة.

كما تم اختيار محور المراكز الجهوية للاستثمار، اعتبارا للأهمية البالغة التي تكتسبها، ولما تسعى إلى تحقيقه من أهداف تتعلق أساسا بالمساعدة في إنشاء المقاولات ودعم الاستثمار، خاصة في ظل غياب إستراتيجية مشتركة للمراكز الجهوية للاستثمار، مما أثر على حسن سير هذه المرافق وإيجاد حلول للعقبات التي تعترضها، وخصوصا ما يتعلق بإنشاء الشبائيك الوحيدة المشرفة على إنشاء المقاولات ومصاحبة الاستثمارات وتبعتها وتحديد وضعيتها القانونية وكذا ضبط الموارد البشرية والمالية المرصودة لها.

وقد تناولت المجموعة الموضوعاتية المحاور المعتمدة انطلاقا من المعايير

التالية:

- حكامه القطاع؛

- البنية التحتية؛

- الموارد البشرية؛

- اختيار سياسة نموذجية في القطاع (السياسة الدوائية مثلا)؛

- خريطة الخدمات.

- عدم تزويد المراكز الجهوية للاستثمار بالمعلومات الكافية حول السياسات القطاعية التي لا تدخل في دائرة اختصاصها؛
- خصاص في دراسات الجدوى لبعض المشاريع المبرمجة.
- تمويل غير كاف لبعض محاور مخططات تنمية الجهات.
أما بخصوص التوصيات التي نعتبرها ضرورية لتطوير أداء المراكز الجهوية للاستثمار فنجملها فيما يلي:
- تحويل مراكز ..
اسمحوا لي نقوت هاذ الشئى كلو؟

السيد الرئيس:

على اعتبار أن التوصيات يفترض أن تكون موجودة في التقرير اللي غيتوزع.

المستشار السيد أحمد تويزي:

سوف أمر على عدد كبير جدا من التوصيات فيما يخص هذا الموضوع. نفس الشيء التقرير فيه جميع الاختلالات التي رأتها اللجنة وفيه كذلك التوصيات اللي هي كاينة التي قامت بها اللجنة فيما يخص هذه المواضيع. وأنتقل مباشرة باش ما نطولش عليكم إلى آخر كلمة، إذن ما غنتكلموشاي مباشرة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نغتم المناسبة في ختام هذا المدخل، لتقديم الشكر لأعضاء المجموعة الموضوعاتية وكافة مكونات المجلس من مكتب وفرق ومجموعات على التفاعل الايجابي والمثمر طيلة فترة التحضير للجلسة.

وتتوجه بالشكر كذلك إلى الحكومة في شخص الوزراء المشرفين على القطاعات موضوع التقييم وإلى الأطر التابعة لها مركزيا وجمهويا على التعاون والتجاوب التلقائي مع مبادرات المجموعة الموضوعاتية.

كما لا تفوتنا الفرصة لتقديم جزيل الشكر إلى طاقم الأطر الإدارية المواكبة لعمل المجموعة والتي بذلت مجهودا معتبرا في التنسيق والإعداد والبحث من أجل إعداد هذا التقرير.

والسلام عليكم، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد مقرر اللجنة المحترم.

ننتقل الآن إذا سمحتم للمناقشة، التي سنتوزع على 3 أجزاء وفقا لأحكام المادة 268 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وذلك على التالي:

عندنا في الجزء الأول مداخلات الفرق والمجموعات البرلمانية للمجلس، واللي غتستغرق على مدى 89 دقيقة، موزعة على شطرين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بعد عملية الرصد خلصت المجموعة الموضوعاتية إلى أنه وبالرغم من الجهود المبذولة في هذه المجالات، لازالت هناك إكراهات وقائض سنأتي على ذكر بعضها مرفوقة ببعض التوصيات حسب ما يسمح به الحيز الزمني المخصص لنا، ذلك أن فقرات التقرير الذي توصلتم به يتضمن جميع التفاصيل والخلاصات والتوصيات.

فنيا يتعلق بالمراكز الجهوية للاستثمار، وانطلاقا من محتويات تقارير التقييم والدراسات المنجزة بشأن المراكز الجهوية للاستثمار، تم تحديد العديد من نقاط الضعف التي كشفتها الممارسة الميدانية، إلى جانب وجود إكراهات موضوعية تعيق عمل هذه المراكز، ومن المؤشرات الدالة بهذا الخصوص، أن 40% من المقاولات المحدثه مثلا سنة 2014 هي التي تمت على مستوى المراكز الجهوية للاستثمار في حين أن 60% تمت خارج هذا الإطار، وتتجلى أبرز الإكراهات في:

- غياب سياسة منسجمة على مستوى الاستثمار الجهوي؛

- عدم وضع إستراتيجية مشتركة للمراكز الجهوية للاستثمار؛

- عدم توفر المراكز الجهوية على مخطط استراتيجي يهدف إلى إنعاش الاستثمار وتطوير البنيات التحتية لاستقبال المستثمرين وتحسين جودة خدمات المراكز الجهوية، وكذا غياب روح المقاولة على المستوى الجهوي؛
- ضعف نظام المراقبة الداخلية، إذ يعاني من مجموعة من الثغرات، خاصة على مستوى شبك المساعدة على إنشاء المقاولات، وهو ما يؤدي إلى تزايد المخاطر بوجود أخطاء واختلالات؛

- عدم توفر المراكز على مؤشرات أداء محددة ودقيقة؛

- غياب النظام الأساسي لموظفي المراكز الجهوية للاستثمار وعدم كفاية الموارد البشرية المرصودة لها؛

- محدودية دور مديرية تنسيق الشؤون الاقتصادية في توجيه أنشطة المراكز الجهوية للاستثمار؛

- اقتصار الموارد المالية للمراكز الجهوية للاستثمار على دعم الدولة؛

- نقص في الربط المعلوماتي للمراكز الجهوية للاستثمار بالشركاء؛

- قصور في عملية المساعدة في إنشاء شركات الأشخاص الذاتيين؛

- وجود معيقات ترتبط بالعقار، وبالتحديد مسألة التأخير، الذي يطال

تسليم تراخيص التأسيس؛

- نقص الوسائل المادية والبشرية، مما يؤدي إلى غياب التواصل بين مختلف الإدارات الأخرى المعنية؛

- عدم تكيف المراكز الجهوية للاستثمار مع خصوصيات كل منطقة على

حدة؛

- التمثيلية المحدودة للإدارات لدى الشباك الوحيد؛

العمومية هي لجنة المراقبة العامة أو التجربة الفرنسية التي توفر هي الأخرى للبرلمان لجنة دائمة هي لجنة التقييم والمراقبة العامة.

إن استحضارنا لهذه التجارب الرائدة في مجال تقييم السياسات العمومية، نابع من طموحنا في تطوير هذه الآلية المهمة، وتقوية الممارسة البرلمانية في مجال تقييم السياسات العمومية، فأحداث جهاز أو لجنة دائمة بالبرلمان معنية بتقييم السياسات العمومية، نرى أنه من شأنه الإجابة على كل أوجه الإشكالات التي تعترض البرلمان في هذا الصدد، فكما نعلم بعد مرور أزيد من 8 سنوات على اعتماد الدستور الجديد لم ينجح البرلمان بمجلسيه سوى في عقد ثلاث جلسات لكل مجلس، رغم التنصيص دستوريا على سنويتها، فضلا على أن اتجاه المشرع الدستوري إلى تضمين مهمة تقييم السياسات العمومية إلى جانب مهمتي التشريع والرقابة بالفصل 70 لم يكن اعتباطيا، بقدر ما هو تأكيد على أن التقييم هو أيضا اختصاص أصلي للبرلمان.

السيد الرئيس،

اليوم، وبعدهما أضحى السياسات العمومية المجال الحيوي لقياس نجاعة الأداء الحكومي خاصة أمام امتحان الحكامة التديرية، وتناهي الطلب الاجتماعي على الخدمات العمومية الأساسية، فإننا نؤكد مجددا على أهمية التدير الاستراتيجي للسياسات العمومية وفق منظور استشاري مستقبلي يستحضر مجمل التحولات الديموغرافية والسكانية، ويبرهن على العنصر البشري كمكون جوهري في كل سياسة عمومية فاعلة ومنتجة، وكعامل حاسم في صياغة كل البدائل الممكنة للتنمية البشرية بأبعادها المختلفة.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعتبر بأن إقرار سياسات عمومية ناجعة يظل رهينا بتحقيق النمو الاقتصادي دون التفريط في الأدوار الاجتماعية للدولة، ضمن مجتمع عادل، ومتضامن لتحقيق التوازن الاجتماعي، من خلال التوزيع العادل للثروة، وبناء النمو بالتوفيق بين النجاعة الاقتصادية والتنافسية من جهة، والعدالة الاجتماعية والمجالية من جهة أخرى. وهذه المداخل لا يمكن أن تتحقق إلا عبر إقرار حكامة تديرية للشأن العام تراوح بين متطلبات الترسخ الديمقراطي، واحترام سمو القانون والاحتكام للضوابط المؤسساتية، وتفعيل الأدوار الرقابية لمؤسسات الحكامة، والاستثمار العقلاني للموارد البشرية.

واننا في فريق الأصالة والمعاصرة ونحن بصدد الجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية، نعيد التذكير بمسؤولية الحكومة، الفصل 92 من الدستور، في إقرار السياسات العامة للدولة، والسياسات العمومية، والسياسات القطاعية، ونذكر بالمقابل بالالتزامات الدستورية للدولة والمؤسسات العمومية، الفصل 31، بشأن ضمان استفادة المواطنين والمواطنات من العلاج والعناية الصحية، والحماية الاجتماعية، والحصول على تعليم عصري، والسكن اللائق، والشغل، وولوج الوظائف العمومية، والعيش في بيئة سليمة.

ويخصص الجزء الثاني للحكومة في حدود 89 دقيقة، بناء على التقسيم الذي ارتضته الحكومة لنفسها والتي توصلنا بمراسلة بشأنه.

أما الجزء الثالث فسيتعلق بنتمه مداخلات الفرق والمجموعة البرلمانية عند الاقتضاء، وذلك طبعاً في حدود ما سيتبقى من حيز زمني مخصص لكل فريق ومجموعة.

والآن أفتح باب المناقشة، ونعطي الكلمة لأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة في حدود 16 دقيقة، فليفضل أحد السادة المستشارين، السيدة المستشارة المحترمة تفضلي.

المستشارة السيدة نجاة كير:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة خلال هذه الجلسة، وذلك لمناقشة أداء المرفق العمومي في 3 قطاعات نراها بالغة الأهمية، وهي التعليم، الصحة والاستثمار، عبر تقييم أداء المراكز الجهوية.

السيد الرئيس؛

تكتسي الجلسة السنوية لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها أهمية دستورية بالغة، وتشكل إحدى الصلاحيات الجديدة التي نصت عليها الوثيقة الدستورية، حيث جاء في الفصل 70 من الدستور " يصوت البرلمان على القوانين ويراقب عمل الحكومة ويقيم السياسات العمومية"، وتعد أيضا خطوة مهمة في مسار الترسخ الديمقراطي ببلادنا، ليس لأنها تكرر السلطة الرقابية للبرلمان على العمل الحكومي فقط، بل لأنها تضع السياسات العمومية موضع مساءلة، وتضعها في قلب المنظومة الرقابية للمؤسسة النيابية. مما يسمح عمليا بتقييم الأداء الحكومي ومدى التزامه بمجمل الوعود والشعارات والبرامج التي أعلنها في البرنامج الحكومي، كما يسمح بتقييم طبيعة السياسة الحكومية، وقياس مستويات النجاعة والأداء، والتنفيذ، والمراقبة، والأثر الاجتماعي والمؤسسي، والفاعلية، والالتقائية في السياسات العمومية، ومدى إسهامها في النهوض بالأوضاع العامة للبلاد، وقدرتها على تلبية حاجيات المواطنين والمواطنات، والرقي بمستويات ومؤشرات التنمية بعيدا عن المعالجات الظرفية، والخطابات الاستهلاكية.

صحيح أن هذا المستجد الدستوري، على أهميته لازلنا نتطلع إلى استثماره بالشكل المطلوب كما هو بالنسبة للتجارب الدولية الرائدة في هذا المجال، كالتجربة الأمريكية التي تتوفر على المكتب العام لحسابات التابع للبرلمان الأمريكي (الكونكريس) والذي يشتغل باستقلالية تامة عن السلطة التنفيذية، مهمته الأساسية هي تقييم السياسات العمومية، أو التجربة البريطانية التي تمكن البرلمان من لجنة خاصة بتقييم السياسات

الفتيات 98.5%، طنيا، و98.3% للفتيات في الوسط القروي، كما اتضح أن هناك تفاوت كبير على مستوى تعميم التعليم بين جهات المملكة إذ لازالت الفوارق المحلية في هذا الصدد عميقة جدا. هذه النتائج يرى التقرير أنها تكشف واقع الهشاشة وتبصم على استمرار ارتفاع الهدر المدرسي.

ويكفي أن نسجل بقلق بالغ أن ما يقارب 220 ألف تلميذ وتلميذة غادروا الدراسة خلال سنة 2016-2017 وهو رقم مفرح يسأل مستقبل المدرسة المغربية ككل. وفوق هذا وذاك، أصبحت صورة المدرسة العمومية تزداد قتامة، وتساءل قدرتها الفعلية على الاستجابة لمختلف المتطلبات والإكراه، هذا، في الوقت الذي يقر فيه كل المسؤولين، والمتدخلين، والفرقاء بأن المدرسة العمومية رهان مجتمعي لا محيد عنه في تكوين وتأهيل أجيال المستقبل، بل وفضاء مثاليا، من حيث وظائفه وغاياته الكبرى، لتحرير وتسييد القيم المجتمعية الكفيلة ببناء الفرد، والمجتمع على قواعد التكافؤ، والتنافس، والإبداع، والمبادرة، والتحرر، والانفتاح.

إننا ونحن نقيم السياسة التعليمية المنتهجة في بلادنا نساءل قدرة المدرسة المغربية اليوم على مواجهة متطلبات مجتمع المعرفة أمام هشاشة النظام التعليمي، سواء تعلق الأمر بتدني مستوى التعلم وضعف التحصيل اللغوي، وتفشي بعض السلوكات المنافية لوظائف المدرسة كالغش والتمييز واللامبالاة، أو بتخلف المدرسة عن إيقاع التنمية المطلوبة، وعدم استجابتها للغايات المعلنة لتحقيق ذلك، أو بارتفاع نسبة العاطلين الحاصلين على شهادات جامعية.

كل هذا يعطل وتيرة الإصلاح ويحد من نجاعته المنشودة، ويعمق الشرخ بين المدرسة والمجتمع، ويكرس الشعور العام بلا معنى المدرسة والتدريس.

إن المغرب يستحق تعليما في مستوى تطغات وطموحات بلادنا بما يضمن للمنظومة التربوية نجاعتها وقدرتها على مسايرة التطورات المتلاحقة في عالم اليوم، ولعل اختلالات التعليم الجامعي وتعثر البحث العلمي يطرحان الكثير من علامات الاستفهام حول راهن ومستقبل الجامعة اليوم، وهي الفضاء الحصب لتربية النخب وتأهيلها وتجديدها كما أن اللاتوافق بين التعليم الجامعي وسوق الشغل يعد من بين الإعاقات الكبرى في مغرب اليوم.

وهو ما يدفعنا للتساؤل مرة أخرى عن قدرة النظام التعليمي على تسييد القيم الإيجابية عبر التعلم والتحصيل، وهو العاجز عن ربط التعليم بالتنمية في زمن نتحدث فيه عن الحكامة، والإدماج، والترقي، والجودة، وإنتاج النخب.

السيد الرئيس؛

إذا كان البرنامج الحكومي المرتبط بإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي يصرح في مجال ما أساهب "تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص في ولوج التربية والتكوين" واعداد بتدراك العجز الحاصل في تأهيل واستكمال البنات التحتية المدرسية، وتعزيز خدمات الدعم الاجتماعي،

وهذه الالتزامات مجتمعة تشكل الحقوق الأساسية للمواطنة، والتي لا يمكن، بأي حال من الأحوال، التراجع عنها، أو تبرير التحلي عنها.

السيد الرئيس،

قبل تفاعلنا مع مضامين تقرير اللجنة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية الخاصة بمناقشة السياسات العمومية حول المرفق العمومي، نريد بهذه المناسبة أن نتقدم بجزيل الشكر للإخوة والأخوات أعضاء اللجنة على مجهوداتهم القيمة ونهتهم على هذا العمل المتكامل، الذي سيسهل لبنة إضافية ستعزز لا محالة هذا المسار الذي لازال في بدايته.

وبالرجوع إلى التقرير نجد حد ثلاث محاور أساسية هي المراكز الجهوية للاستثمار، وقطاعي التعليم والصحة، وبالنظر للمستجدات التي عرفتها المراكز الجهوية للاستثمار، سواء من خلال الخطاب الملكي ل29 يوليوز الماضي الذي شئخص بكل موضوعية واقعها، ووجه الحكومة إلى ضرورة الشروع في إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار عبر إعداد القانون رقم 47.18 المتعلق بهذه المراكز وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

وإذا كنا في فريق الأصالة والمعاصرة ارتأينا عدم الخوض في مناقشة وضعية المراكز الجهوية للاستثمار، فإننا من خلال هذه الفرصة نذكر الحكومة بالتزاماتها المتعلقة بهذا الموضوع، والمطالبة بمواصلة الإجراءات والتدابير اللازمة لإنجاح هذا الورش الهام، خاصة إخراج الميثاق الجديد للاستثمار. لذلك سنركز في هذه المداخلة على قطاعي التعليم والصحة.

السيد الرئيس؛

إن التعثر الكبير الذي عرفه قطاع التعليم ببلادنا، بالنظر لتعاقب المشاريع الإصلاحية التي صاحبته منذ الاستقلال تبرز، لاعتبارات عدة، افتقاد بلادنا إلى سياسة العمومية حقيقية مرتبطة بمنظومة التربية والتكوين، فضلا عن عدم القدرة على حسم الاختيارات الإستراتيجية الكبرى التي ظلت سجيئة الاختلالات البنوية التي ورثها النظام التعليمي ببلادنا إلى غاية اليوم.

ما يدفعنا للقول بأن كل مسارات الإصلاحات تؤكد حقيقة غياب سياسات عمومية تعليمية وفي أحسن الأحوال محاولات إصلاحية متباينة المنطلقات والغايات يصعب معها تحديد نمط المدرسة المنشودة، ومعه منظومة القيم المأمولة لتكوين وتأهيل مواطن الغد، مما حول المدرسة المغربية إلى حقل للتجارب، يراكم الاختلالات مع توالي السنوات

ولعل أولها عجز السياسات التعليمية المتعاقبة في تحقيق التعميم الذي رفع كشعار ضمن المشروع الإصلاحية منذ سنة 1957. وها هي بلادنا اليوم، وعلى بعد أزيد من ستة عقود من الشعار المذكور لم نتخلص بعد من عقدة الفشل ومازالت تسجل نسبا مقلقة من الأمية، والهدر المدرسي، والتكرار، وفي أعداد الأطفال الذين لا يلتحقون بالمدرسة، فعلى سبيل المثال، قد بلغت نسبة التمدرس على مستوى التعليم الابتدائي حوالي 99.5%، بالنسبة لجميع التمدرسين سنة 2014-2015 في حين شكلت نسبة تمدرس

ولوح العلاج ولا تحقق أهداف العملية الصحية على الرغم من الجهود المبذولة سواء فيما يتعلق بالنصوص القانونية وترساة المراسيم والقرارات، أو بمحاولة تعزيز مبدأ الجهوية أو فيما يخص البنيات التحتية والموارد البشرية، حيث مازال عجز القطاع الصحي متفشي بشكل كبير.

فحسب التقرير لا تتوفر بلادنا سوى على 147 مستشفى تمثل 70%، من الطاقة السريرية الوطنية بما مجموعه 22654 سرير أي بمعدل سرير واحد لكل 1517 نسمة، في حين أن المعدل مهني الصحة لعدد السكان بالكاد يصل إلى 1.51 مهني لكل 100 نسمة، فضلا عن تسجيل استمرار ضعف التمويل العمومي للصحة، وارتفاع نصيب النفقات الذاتية من جيوب الأسر المغربية بما يعادل اليوم 60% من النفقات الإجمالية.

السيد الرئيس؛

إن نظام المساعدة الطبية لذوي الدخل المحدود المسمى "راميد" يعرف عدة اختلالات وتعثرات فاقمت بشكل كبير من صعوبات ولوح العلاج ليس على المستوى المادي فحسب، بل حتى على مستوى الولوج الجغرافي بدءا بالمستوصف ثم المركز الصحي مرورا بالمستشفى المحلي والإقليمي ثم الجهوي للوصول إلى آخر حلقة في النظام ألاستشفائي الجامعي، ناهيك عن استمرار تعقيد المساطر والوثائق المطلوبة وتعدد المتدخلين، كما أن شعار المجانية لكل حامل بطاقة راميد شعار غير صحيح، فنسبة المجانية اليوم لا تتعدى 30% من نفقات العلاج، إذ على المرضى الذين تم قبولهم بالمستشفيات العمومية تغطية نفقات تشخيصهم..

السيد الرئيس:

إنتهى الوقت السيدة المستشارة المحترمة.

شكرا على التفهم، يمكن تسلمي المداخلة ديا لكم السيدة الرئيسة باش نضموها للملف الوثائقي.

ثاني متدخل هو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، في حدود 16 دقيقة طبعاً.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة اليوم باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، لأنقاسم معكم بعض الأفكار والملاحظات حول تقرير اللجنة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بتقييم السياسات العمومية حول مجالات تشكل بالفعل هواجس حقيقية للمغاربة ويتعلق الأمر بالسياسة الصحية والسياسة التعليمية وكذا عمل المراكز الجهوية للاستثمار.

وإذ أعبّر في البداية عن ارتياحي لحرص مكونات هذا المجلس على

وتطوير البرامج الوقائية للحد من الهدر المدرسي فإن الحصيلة المنجزة على هذا المستوى مازالت ضعيفة سواء على مستوى عدم القدرة على تغطية الاعداديات بالوسط القروي بالأقسام الداخلية، حيث رصد التقرير عدم توفر 566 إعدادية على داخلات، كما أن هناك 212 داخلية تتجاوز طاقتها الإيوائية، في المقابل تم تسجيل ضعف استغلال الطاقة الإيوائية ل 246 داخلية، وعدم توفير المطاعم المدرسية فيما يقارب 7023 مؤسسة تعليمية، وعدم استفادة العديد من الجماعات القروية الفقيرة من برنامج "تيسير".

هذا في الوقت الذي تستعد فيه الحكومة لتمرير مشروع القانون-الإطار رقم 51.17 والمتعلق بمنظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي، والمندرج في إطار "الرؤية الإستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي 2015-2030"، والذي يعلن عزمه ضرب مجانية التعليم ويصرح بإقرار "رسوم للتسجيل بمؤسسات التعليم العالي في مرحلة أولى، وبمؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي في مرحلة ثانية".

يتعلق الأمر إذن، وبشكل صريح، بإلغاء مجانية التعليم العالي والثانوي دون تحديد الفئات الاجتماعية المعنية بالأداء، وإذا كان المشروع ينص على إحداث صندوق خاص لدعم التعليم الإلزامي (إلى غاية السنة الأخيرة من الإعدادي)، فما هو المبرر، ياترى، من استثناء السلكين الثانوي والعالي من هذا الدعم؟.

وإذا افترضنا بأن الأداء سيمس الفئات الميسورة، كما يتم الترويج لذلك، فهل يا ترى- يدرس أبناء الميسورين والميسورات بالتعليم العمومي؟.

إننا أمام حلقة جديدة من حلقات إصلاح التعليم ببلادنا والتي تتوهم أن الإصلاح سينتجق بالإحماز على مجانية التعليم، والحديث اليوم عن الرؤية الإستراتيجية للتربية والتكوين يقتضي إعادة صياغة مشروع وطني متكامل بناء على الاختلالات المسجلة في قطاع التعليم، والتي تراكت منذ سنوات.

السيد الرئيس؛

إذا كان دستور 2011 ينص في فصله 31 على أن الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية تعمل "على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من حق العلاج والعناية الصحية، والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية"، فإن واقع القطاع الصحي ببلادنا، لازال يشكل إحدى العناوين الكبرى لفشل السياسات العمومية المتبعة، ومجزها الفظيع عن تحقيق العدالة الصحية والحصول على خدمات طبية وعلاجية لائقة في المستشفيات العمومية، ناهيك عن استمرار الانتهاكات المتعلقة بأخلاقيات المهنة، والتي تعرفها العديد من القطاعات الصحية والمصحات الخاصة وشركات صناعة الأدوية والمختبرات.

وبالرغم من التحسن في بعض المؤشرات الصحية إلا أن الفوارق الاجتماعية والمجالية تظل شاسعة على مستوى توزيع وتقديم الخدمات الصحية، كما تفتقر السياسة الصحية المتبعة إلى مبدأ العدالة والإنصاف في

للاستثمار لوحدها؟

وهل يمكن الجزم، أن هذا الارتفاع سيتوقف غدا في حال تم إلغاء هذه المراكز الجهوية للاستثمار؟

ألا يساهم النمو الاقتصادي الطبيعي وارتفاع عدد السكان وتوزيعه الجغرافي وأسعار الفائدة والإصلاح المالي والنظام الضريبي، واللائحة طويلة من العوامل التي تدفع فاعلا أو آخر إلى إحداث مقالة في مجال تربي ما.

نعتقد أن مؤشر إحداث المقاولات غير مهم في حد ذاته، خاصة في ظل الارتفاع المخيف لحالات إفلاس المقاولات، التي تجاوزت أكثر من 8000 مقالة، بل المهم هو آثار ذلك في خلق القيمة وخلق فرص الشغل وتحسين الدخل ودعم الصادرات والمساهمة في تحقيق تنمية مجالية متوازنة وغيرها من الأهداف التي على أساسها يمكننا فعليا تقييم الآثار الفعلية لسياسة إعاش الاستثمار.

أسرد هذه الأهداف، لأنه بالرغم من الارتفاع المهم لمعدل الاستثمار في بلادنا إلا إن مضمونه من النمو والشغل لازال الأضعف على المستوى الدولي.

كما أنه موجه بالأساس إلى قطاعات تقليدية و شبه ريعية غير خاضعة للمنافسة الدولية وموجهة إلى الطلب الداخلي كالعقار والأشغال العمومية والتجارة.

و في هذا الإطار، نعتقد في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن عمل المراكز الجهوية للاستثمار لا يجب أن يقتصر على المساعدة على إحداث المقاولات، بل وجب تتبع المقاولات ومواكبة الاستثمار وأن تتحول إلى آلية للتحفيز، ولحل مشاكل المستثمرين، على المستوى الجهوي، دون الحاجة للتنقل إلى الإدارة المركزية" كما دعا الى ذلك جلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطاب الذكرى الثامنة عشر لعيد العرش المجيد.

السيد الرئيس،

لابد من التأكيد على أن النجاح في عملية تقييم عمل المراكز الجهوية للاستثمار، كان يستوجب العمل بتقييم عمل كل مركز على حده حتى يتمكن مجلس المستشارين من تقييم:

• انسجام الأهداف المرسومة والموارد المالية والبشرية والتنظيمية المرصودة؛

• الفعالية أو النجاعة أي مدى تناسب النتائج المحققة مع الأهداف المسطرة؛

• الكفاية، أي كفاءة استغلال الموارد بشكل جيد وتحقيق النتائج المرجوة بأقل تكلفة ممكنة؛

• الآثار، أي مدى تحقق الأهداف العامة للتدخل العمومي في المجال الترابي ارتباطا بالمنفعة المجتمعية في اللحظة المعنية.

تفعيل صلاحيات البرلمان بخصوص تقييم السياسات العمومية، أود أن أستغل هذه الفرصة، لأثمن عاليا العمل الجاد والمسؤول الذي اضطلعت به اللجنة رئيسا وأعضاء وأطر في إعداد التقرير الموضوعاتي، والذي جاء ثمره لساعات طويلة من العمل في إطار اللقاءات مع القطاعات الحكومية، والاجتماعات المضنية لإنجاح هذه الجلسة.

لكن بالمقابل، فإنتي أتأسف لحجم الاكراهات التي اعترضت عمل اللجنة لتحقيق تراكم حقيقي على مستوى مناهج وآليات تقييم السياسات العمومية بالشكل الذي يمكن مؤسسة مجلس المستشارين من ممارسة هذه الصلاحية. وفي هذا الإطار، أتساءل لماذا لم تولي الحكومة إلى عملية التقييم الأهمية التي تستحق والتي يمكن للبرلمان البناء عليها لممارسة الصلاحيات التي يتمتع بها على هذا الصعيد؟

أليس تقييم السياسات العمومية بشقيه القبلي والبعدي يعتبر من بين أهم ركائز الحكامة الجيدة؟

ولماذا لم تعتمد الحكومة على إرساء تنظيم منهجي لأعمال التقييم لمختلف برامجها وسياساتها بالرغم من توفرها على الخبرة والموارد البشرية والمادية والمعلوماتية الضرورية؟

بالطبع، في إطار النقد الذاتي، لا بد من الاعتراف أيضا بأنه وبالرغم من انخراط جميع مكونات المجلس في المساهمة في أشغال اللجنة الموضوعاتية، غير أنه يتوجب الاعتراف بأن تقرير اللجنة، ولأسباب موضوعية ترتبط بضعف تعاطي الحكومة مع مطالب اللجنة، لا يرقى أن يصنف ضمن الأعمال التقييمية وأنه لا يختلف كثيرا عن تقارير التشخيص المتعلقة بالقطاعات المعنية.

ويبقى السؤال المطروح علينا جميعا هو هل تنظيم هذه الجلسة يبقى هدفا في حد ذاته؟

أظن أن المسافة التي تفصلنا عن دستور 2011 تلزمتنا بالمرور إلى مرحلة أخرى عبر التفعيل الحقيقي لهذا الاختصاص، والإسهام في تحديث تدبير الشأن العام وتحسين أدائه وجعل المؤسسة التشريعية فضاء خلاقا ومنتجا للأفكار والبدائل.

ومن هذا المنطلق، سنعمل على تقديم مقترحات بشأن مناهج وآليات تقييم السياسات العمومية، في أفق إرساء تقاليد برلمانية أكثر عقلانية بهذا الشأن.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

من بين المؤشرات القليلة التي يقدمها تقرير اللجنة الموضوعاتية حول تقييم عمل المراكز الجهوية للاستثمار، ارتفاع إحداث المقاولات.

لكن، من يمكنه الجزم أن هذا الارتفاع في إحداث المقاولات كيف ما كان مستواه، مهما أو ضعيفا، يعود حصريا إلى عمل المراكز الجهوية

الإجرامية، والذين يتخذون من محيط المؤسسات التعليمية فضاء للعمل غير المشروع من تجارة المخدرات والأقراص المهلوسة التي يتم إدخالها من قبل أعداء الوحدة الترابية، حيث تشير الأرقام إلى حجز مليون و357 ألف وحدة من الأقراص المهلوسة سنة 2018.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين

أما فيما يرتبط بتقييم السياسات العمومية في قطاع الصحة، فالأعطاب والاختلالات تتفاقم يوما بعد يوم، والتدابير والإجراءات المعتمدة تبقى بدون جدوى.

إن آفة القطاع يمكن إجمالها في معضلات الحكامة والتي كشف عن جزء منها مؤخرا تقرير المجلس الأعلى للحسابات.

وهي المسؤولة عن تدهور وغياب الخدمات الصحية، وقلة الأطر اللازمة، وهي المسؤولة عن تفاقم الفوارق الصارخة في توزيع الموارد البشرية وفي الولوج إلى الخدمات الطبية ما بين الجهات، وفي الجهة الواحدة ما بين العالم القروي والعالم الحضري.

ويبقى أحد المؤشرات الدالة على أزمة القطاع الصحي، هو ما نعيشه اليوم بخصوص الوضع الوبائي للأفلونزا (H1N1) التي تؤكد أن الوضع الصحي ببلادنا يفتقد للرؤية الاستباقية والتدابير الفعالة للوقاية والعلاج.

إضافة إلى مؤشرات أخرى مقلقة تكشف عن قصور هيكلي بين العرض الصحي وتفاوتات كبيرة في الولوج إلى الخدمات الصحية:

أولا، مستشفيات، كما تعلمون السيد الوزير، تنعدم فيها التجهيزات الطبية وتعاني نقصا كبيرا للأطر الطبية والصحية خاصة ببعض الأقاليم، في حين تعيش المستشفيات الجامعية على قتلها، ضغطا كبيرا بسبب الارتفاع على طلبات الخدمات الطبية، مما يؤدي إلى الاكتضاض ويخلق الارتباك على مستوى تدبير المواعيد الطبية وعلى جودة الخدمات وعلى عمل الأطباء والأطر الطبية الذين يجدون أنفسهم عرضة للاعتداءات الجسدية في بعض الأحيان، وهنا نرجعو لتصارخ دياب وزارة الصحة التي تتأسف عن هاد الهجوم على الأطباء غير ما مرة.

ثانيا، معدلات وفيات الأمهات ووفيات الرضع والأطفال أعلى مرتين من المعدلات المسجلة في دول مجاورة، أنا نتكلم على إفريقيا.

ثالثا، مواطن من بين 4 لا يلجؤون إلى الخدمات الصحية عندما يصابون بالمرض ويسلمون أمرهم إلى الله بسبب ضعف الخدمات الطبية وانعدام تكافؤ الفرص في الولوج إلى التطبيق؛

رابعا، تحمل الأسر المغربية وخاصة الفقيرة منها أزيد من 56% من تكاليف الخدمات الصحية، وهناك من يتحمل 100% من هذه النفقات.

أضف إلى ذلك مشكل تأخر الحكومة في إصدار النصوص التنظيمية التطبيقية للعديد من القوانين ذات الصلة، منها على سبيل المثال لا الحصر

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

أود أن أعرج على أولوية الأولويات في السياسات العمومية، التعليم، وما أدراك ما التعليم، الذي اعتبره الزعيم علال الفاسي قضية حياة أو موت للأمة، والذي جعلناه القضية الوطنية الأولى بعد قضية الوحدة الترابية.

التزمت حكومتكم السابقة والحالية بجعل التعليم أولوية قصوى في السياسات العمومية، وتعهدت بتطوير وتنفيذ مختلف البرامج التعليمية.

لكن واقع الحال، يؤكد بالملوس أنكم لم تتمكنوا من تحقيق ذلك، وأنكم لم تضعوا قطيعة مع السياسات السابقة، ولم تتمكنوا من الحد من التراجع في المنظومة التعليمية، وهو ما انعكس سلبا على باقي القطاعات والمجالات، على الصحة والتشغيل والاقتصاد، لأننا نعتبر صلاح التعليم من صلاح الأمة، إن صلح صلحت معه كل المجالات وإن تعثرنا فيه تعثرت معه كل المجالات.

وباستعمال قاموس تقييم السياسات العمومية، أظن أن الجميع، أغلبية ومعارضة ومجتمع مدني وأسر وأفراد، ينزع بدون تردد شرعية السياسة التعليمية المتبعة بمختلف مخططاتها وبرامجها.

السيد الرئيس

يجز في القلب فعلا أن نتكلم في سنة 2019 عن استمرار الأمية في بلادنا وعن الفشل في تعميم التمدرس في التعليم الأولي وفي استكمال التلاميذ للسلك الابتدائي والسلك الإعدادي.

يجز في القلب أن نتكلم كل سنة عن الاكتضاض وعن الهدر المدرسي ونقص الأطر والموارد البشرية ومشكل اللغة والتعليم الأولي والدعم التربوي وعن ضعف المردودية الداخلية والخارجية وعن استمرار تذييلنا لمختلف التصنيفات الدولية ذات الصلة.

يجز في القلب، أن تستمر الحكومة للأسف الشديد في الوقوف في وضعية المتفرج على هذا الزيف، وهي ترى أن التعليم في المغرب لم يعد يغري أحدا للأسف الشديد.

على العموم، واحتراما للشعب المغربي، اعتقد أنه من الأنسب أن لا نطيل الحديث عن النتائج الكارثية للسياسة المرتبطة بالتربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، لأنها واضحة للعيان، ويكفي أن نحيل على خلاصات وتوصيات جل تقارير المؤسسات الوطنية والدولية على كثرتها والتي وقفت بشكل دقيق على المشاكل والاكراهات التي يعرفها القطاع.

وأؤكد لكم أن النهوض بمنظومة التربية والتكوين يستلزم أيضا، سن العديد من الإجراءات والتدابير الماكرة للإصلاح، خاصة على مستوى حيازة المؤسسات التعليمية وتنقية محيطها من كل الشوائب والأخطار.

وفي هذا الصدد، ينبغي إثارة الانتباه إلى احد أخطر المعضلات التي تواجهها مختلف المؤسسات التعليمية، تتعلق بانتشار المترصين والشبكات

فعالية ونجاعة المخططات والبرامج العمومية. وبالرغم من الجهود المبذولة لمعالجة الإكراهات والنقائص التي تعاني منها القطاعات المشار إليها أعلاه، خاصة فيما يتعلق بالمنظومة القانونية، والبنيات التحتية، والموارد المالية والبشرية المرصودة، فإن مسألة التفاوتات الاجتماعية والجهوية والمجالية، وتلك المرتبطة بالنوع الاجتماعي، تبقى جوهر الإشكالية التي تحول دون سد أوجه النقص ما بين الجهات، وداخل الجهة الواحدة، وبين الوسطين الحضري والقروي.

ولاشك أن اختيار هذه المحاور لتخضع للمناقشة والتقييم، يرجع بالأساس إلى أهميتها القصوى بالنسبة للمواطن، حيث يوجد في احتكاك يومي معها. ولعل الانتظار الأول بالنسبة للمواطنين هو الحصول على مجموعة من الخدمات بالجودة المطلوبة، وبطريقة تحفظ الكرامة وتضمن الحقوق، خاصة في العالم القروي والمناطق النائية.

إننا نعتبر أن ترشيد النفقات واستغلال الموارد البشرية المتاحة لخلق التوازن الجهوي والمجالي والاجتماعي، كمدخل مهم باعتباره نقطة يقظة تستلزم من الحكومة حلولاً آتية نظراً لراهنيتها.

ويمكن القول أنه مما سيجلنا من نقص في الموارد والإمكانات المالية والبشرية بقطاعي الصحة والتعليم، فإن مشكل ضعف الحكامة بهما يزيد من تكريس الخصاص والنقص، مما يقتضي مجهوداً أكبر، لا سيما في أنسنة الفضاءات الصحية والتعليمية، والارتقاء بالضمير المهني، والتصدي لمظاهر التسبب والاستهتار في احترام أوقات العمل، والتقصير في المهام العمومية لفائدة القيام بأعمال موازية بالقطاع الخاص، وبتقترح في فريقنا في هذا الصدد إدراج مادة للأنسنة وحقوق الإنسان ضمن مناهج التكوين بمعاهد ومدارس تخرج الأطر الصحية والتربوية.

إن ضرورة العمل على سن مراقبة أكبر وأقوى في المؤسسات التعليمية والصحية الخاصة، تفرض نفسها بإلحاح لجعلها محترمة لنبل الرسالة التربوية والصحية، وإبعادها عن الجشع والاستغلال المادي للمواطنين واستنزاف جيوبهم.

كما أن الاشتغال على حكمة أكبر للارتقاء بالتحفيز والمردودية في تدبير الموارد البشرية بالقطاعات، من خلال إلزام - هذه النقطة تؤكد عليها - من خلال إلزام المؤسسات الصحية والتعليمية بالإعلان بشكل واضح في مداخلها عن الأطر المشتغلة والمداومة، وصفاتها ومهامها، لا سيما بالمؤسسات الصحية مع ضرورة السعي لعدالة مجالية أفضل في الاستفادة من الموارد البشرية الوطنية المتاحة.

لقد كانت الأهداف الأساسية من إحداث المراكز الجهوية للاستثمار تحقيق العديد من المزايا في مجال الاستثمار، من قبيل تقريب الإدارة من المستثمرين، وتبسيط المساطر في وجه الراغبين في الاستثمار، وهو ما نعتقد أن القانون الجديد رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، الذي صادق عليه

المراسم التنظيمية التطبيقية للقانون المتعلق بمنع التدخين في الأماكن العمومية، هنا ما عنديش شي تفسير إلى عندك شي تفسير قلها لي إيما الحكومة ووزارة المالية مبعاتش تخرج دك المرسوم، المرسوم كيتطلب إمكانيات مالية كيتطلب إرادة مايمكنش قانون خرج سنين وهو مازال كل خطرة .. كتمنى نلقى شي جواب اللي يرضي المواطنين.

السيد الرئيس،

في الختام، تؤكد على ما تقدمنا به من ملاحظات وأسئلة هو نابع من حرصنا على القيام بدورنا الطبيعي في النقد والتوجيه والنصح بعيداً كل البعد عن تبخيس بعض النتائج المهمة المحققة في بعض المجالات.

ونجد دعوتنا إلى الحكومة، لإحداث دلائل مرجعية لتقييم السياسات العمومية ليم تحيينها بشكل دوري ومنتظم حتى تكون نموذجاً يسترشد به في مختلف عمليات التقييم.

وشكراً.

السيد الرئيس:

شكراً السيد المستشار المحترم.

وعلى ذكر الدلائل المرجعية لتقييم السياسات العمومية فهناك عمل أنجزه مجلس المستشارين بالتعاون مع شركائه الدوليين في هذا الباب.

شكراً السيد المستشار المحترم. أعطي الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية، في حدود 10 دقائق.

المستشار السيد علي العسري:

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء والسادة المستشارون والمستشارات المحترمون والمحترمات،

أنشرف بأن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية وضمنه مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، في الجلسة السنوية المخصصة لمناقشة خلاصات التقرير المنجز من طرف المجموعة الموضوعاتية لتقييم السياسات العمومية، حول المرفق العمومي في المحاور التالية:

- المراكز الجهوية للاستثمار؛

- الخدمات الصحية؛

- منظومة التربية والتعليم.

وفي البداية لا بد أن أشير وأذكر بأنه مما كان تقييمنا للخدمات الصحية ومنظومة التربية والتعليم فإن المسؤولية عن واقعها هي مسؤولية مشتركة، لأنه تعاقب على هاتين الوزارتين أقطاب من الأغلبية والمعارضة، وكل يتحمل قسطاً من المسؤولية فيما آلت إليه أوضاعها.

بداية، لا بد من التأكيد على أن إخضاع السياسات العمومية لعلمية التقييم هو بدون شك تطور في الآليات الرقابية للبرلمان، وهو بذلك خطوة في اتجاه عقلنة العمل الحكومي، ويدخل في صلب تحديث العمل السياسي، وجعله أكثر فعالية ونجاعة، من خلال تطابق النتائج مع الأهداف، وقياس

والمخدرات، وتحسين النظام الغذائي للمواطنين، لما لذلك من انعكاسات صحية كبيرة، سلباً أو إيجاباً، على الموارد والإمكانات العمومية.

إننا في فريق العدالة والتنمية نؤكد أن الاختلالات البنوية التي عمد التقرير إلى بسطها على مستوى منظومة التربية والتكوين، تبقى محيية للآمال، وتبرز أن الخدمات المقدمة من طرف هذا القطاع لا ترقى إلى تطلعات وانتظارات المغاربة، حيث يظهر بشكل جلي ضعف الحكامة، التي تواجه تحديات عديدة، أهمها تلك المتعلقة بالمساواة والجودة والمردودية، والرفع من النتائج، ولابد من الإشارة هنا إلى ما عرفه البرنامج الاستعجالي من اختلالات رصدتها المجلس الأعلى للحسابات.

إن النهوض بأوضاع منظومة التربية والتعليم ببلادنا يتطلب اعتماد إطار مرجعي جديد يؤسس لحكامة تديرية حديثة، كمنطلق بديل متجدد، لتعزيز مختلف الجوانب المتعلقة بالتنظيم القانوني، والتخطيط والحكامة.

إن قراءة مضمون التقرير حول تطور منظومة التربية والتعليم ببلادنا يجعلنا نستشعر الكثير من التخوفات والتوجسات، التي تهدد مستقبل أطفالنا، واحتمال تدهور الوضع التربوي والتعليمي، وهو ما يستدعي تقديم مزيد من الضمانات السياسية والقانونية اللازمة لطمأنة المرتفقين على مستقبل التربية والتعليم في بلادنا، فمسألة ضعف منظومة التربية والتعليم لا يمكن اختزالها فقط في قلة الاعتمادات المخصصة لها، بل يتطلب تكريس المزيد من النجاعة والشفافية في مجال تدبير الموارد البشرية والمالية، بالإضافة إلى ضرورة اعتماد مقاربة مندجمة، لمواجهة الهدر المدرسي، والحد من كلفته المالية والاجتماعية.

لا بد أيضاً أن نؤكد ونحيي ونشجع ونثمن وننوه بالمجهود المالي الذي بذلته الحكومة في السنوات الأخيرة من خلال الرفع من اعتمادات الوزارتين ومن خلال الرفع من عدد المناصب المالية المخصصة للقطاعين.

لا بد من الإشارة إلى ضرورة اعتماد مقاربة تشاركية كمدخل أجمع لتحسين ظروف عيش المواطنين، وتحسين ولوجهم لمختلف الخدمات لا سيما التعليم والصحة والمراكز الجهوية للاستثمار.

إن تحقيق مبتغى عدالة مجالية حقيقية يستوجب تقيماً موضوعياً كياً وكيفياً بصفة دورية للحكومة لهذه القطاعات، وفق مخططات مضبوطة، تأخذ بعين الاعتبار احتياجاتها الآنية والمستقبلية، مع مراعاة حجم التفاوتات بين الجهات من أجل إرساء مبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص لكافة المواطنين.

ختاماً، نطالب الحكومة بمواصلة الجهود على مستوى هذه القطاعات، من خلال تبني المؤشرات العالمية كمرجعية تشتغل على أساسها، والسعي قدر الإمكان للوصول لهذه المستويات أو الاقتراب منها على الأقل.

والسلام عليكم.

شكراً السيد الرئيس.

البرلمان في الأسابيع الماضية، قادر على معالجتها والتغلب على العوائق التي كانت قائمة.

لقد أكد التقرير على وجود اختلالات كبيرة، تؤكد على أن المنظومة الصحية في بلادنا مازالت بالرغم من كل الجهود المبذولة في وضعية هشاشة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- قلة الأطر الطبية مع عدم تعويض الإحالات على التقاعد؛

- تسجيل عدم مسايرة العرض الطبي، كما وكيفا، للتطور السكاني؛

إننا نعتقد جازمين أن هناك اختلالات أخرى تمس منظومة الحكامة الصحية، وتحد من فعاليتها، لم تدرج في هذا التقرير، والتي نطمح من خلال موقننا الإشارة إلى مجموعة منها وجب الأخذ بها، لتقوية أسس الحماية الاجتماعية في مجال الصحة ونذكر منها على سبيل المثال:

- مراجعة السياسة الدوائية، وجعلها أكثر نجاعة وفعالية، بمراجعة منظومة الشراء والتوزيع والاستهداف، وربط الاستفادة بنظام المساعدة الطبية، وضبط ذلك بنظام معلوماتي، وتجنب ضياع الأدوية، لأن مع الخصائص هناك أدوية تضيع، بإخضاع الأمر لشبكات إقليمية وجموية، لاستغلال أي فائض بدواء معين في منطقة بمنطقة أخرى.

- ضرورة مراجعة نظام المساعدة الطبية، مع تجويد الاستهداف والغاء الاختصاص الترابي، مع التفكير في إدماج القطاع الخاص في هذا النظام؛

- التنبيه لضرورة ضبط علاقة أفضل بين مختلف المؤسسات الصحية، لا سيما فيما يتعلق - هذه السيد وزير الصحة تؤكد عليها - لا سيما فيما يتعلق بإحالة مرضى من مؤسسات إلى مؤسسات أخرى، هذه تقع فيها تلاعبات كثيرة، أحيانا المريض يحال من مستشفى إقليمي إلى مستشفى جامعي والمستشفى الجامعي يقوم بإرجاعه في نفس اليوم للمستشفى الإقليمي، وأحيانا يموت في الطريق، وهذا الأمر يجب أن يضبط بشكل أفضل؛

- لا بد أيضاً من ضبط استغلال سيارات الإسعاف، واحد المجموعة من سيارات الإسعاف، بلدنا عندو الآن واحد مجموعة سيارات الإسعاف موضوعة رهن إشارة الجماعات الترابية، وذاك الجماعات الترابية تسيء استغلالها، بغينا هاذ سيارات الإسعاف تكون تحت إشراف وزارة الصحة بشكل مباشر حتى وإن كانت في ملكية الجماعات الترابية، حتى لا يساء استعمالها؛

- لا بد من إيقاف تدخل مستخدمي - وهذه نقطة أيضاً مهمة في قطاع الصحة - لا بد من إيقاف تدخل مستخدمي وأعوان شركات الأمن والنظافة في محام واختصاصات المؤسسات الاستشفائية، أحيانا هؤلاء أصبحوا سلطة حقيقية داخل المستشفيات؛

- لا بد أيضاً من إحياء الاهتمام بالصحة المدرسية وتشجيع وتكثيف الحملات والقوافل الطبية في المناطق النائية وربط نظام المساعدة الصحية راميد بدعم التمدريس تيسير والتركيز في القطاع الصحي على مسألة الوقاية والتحسيس، لا سيما ما تعلق بمحاربة التدخين، واستهلاك الخمر

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الحركي، في حدود 8 دقائق، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد امبارك حمية:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر لمناقشة مضامين تقرير المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية التي نحن بصدد عقدها لتقييم السياسات العمومية كتجربة رائدة وفتية تؤسس لوظيفة دستورية رقابية جديدة للبرلمان.

السيد الرئيس،

في مستهل مداخلتنا نهني مجلس المستشارين على حسن اختياره للمواضيع التي سنناقشها في هذه الجلسة العامة، ذات الصلة بحقوق المواطن في مجال التعليم والصحة المكفولة دستوريا من جهة، وذات الصلة أيضا بالآلية الإدارية المكلفة بمعالجة ملفات الاستثمار وتبسيط مساطره المجسدة في المراكز الجهوية للاستثمار من جهة أخرى، كما نوه بالجهودات الجبارة التي بذلتها المجموعة الموضوعاتية رئيسا وأعضاء وأطرا، المتوجهة بإعداد هذا التقرير الهام.

السيد الرئيس،

إن هذا التقرير الموجود بين أيدينا يتسم بالغنى شكلا ومضمونا، خاصة لما تضمنه من برامج واستراتيجيات وملاحظات وتوصيات، تشخص وضعية المرفق العمومي في قطاعات إجتماعية مهمة، خصوصا في قطاعي التعليم والصحة، وقبل الخوض في مضامين هذا التقرير، نسجل التأخر الحاصل في إخراج ميثاق المرافق العمومية المنصوص عليه دستوريا، وعليه نطالب بالتعجيل بإصداره كإطار يحدد قواعد الحكامة الإدارية المنشودة.

السيد الرئيس،

فنيا يخص قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الذي نعتبره في الفريق الحركي الرافعة الأساسية والمحورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية ببلدنا، فقد قدم التقرير تشخيصا دقيقا لإختلالاته المتعددة، إذ نسجل أن القطاع بمكوناته الثلاث يحتاج إلى وصفة آنية للإصلاح، إنسجاما مع الإرادة الملكية السامية، ومع إنتظارات وتطلعات المجتمع والفاعلين التربويين، وفي هذا الإطار وتفاعلا مع مضامين هذا التقرير الهام التي لا داعي لإبرازها وتكرارها لضيق الوقت، نقترح في الفريق الحركي ما يلي:

• التعجيل بتعميم التعليم الأولي وإقرار إلزاميته على الدولة والأسر، طبقا للتوجيهات الملكية السامية الهادفة الى تفعيل هذا الإصلاح الجوهرى.

• تعميم تجربة المدرسة الجماعية كفضاءات تربوية تضمن استقرار التلميذ والتلميذة في المناطق القروية والجبلية، كأساس لمعالجة إشكالية الهدر المدرسي.

• إصلاح إختلالات برنامج الدعم الاجتماعى تيسير.

• تقييم وتطوير خيار التوظيف بالتعاقد بغية تحقيق النجاعة والمردودية التربوية المنشودة.

• مواكبة الجهوية المتقدمة من خلال تشييد بنيات جامعية قائمة الذات في باقي جهات المملكة، خصوصا في جهة درعة تافيلالت وجمعات الصحراء المغربية.

• الزيادة في ميزانية البحث العلمى والتكنولوجى التي لا تزال دون الطموحات، إذ لا تتعدى 0.8% من الناتج الداخلى الخام، في حين أن المتوسط العالمى محدد فى 2% مع ضرورة بلورة سياسة عمومية واضحة المعالم للبحث العلمى.

وما دمنا نتحدث عن وصفة إصلاح إختلالات منظومة التربية والتكوين، نتمنى صادقين، أن تساهم الرؤية الاستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية (2015-2030) المشار إليها فى التقرير فى حل مختلف الإشكاليات التربوية.

السيد الرئيس،

أما على مستوى قطاع الصحة، فقد عكس هذا التقرير كما عكسه أيضا تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2015، الواقع الحقيقى للمرفق العمومى الصحى، وتطرقا إلى مختلف الإختلالات المسجلة، وكذا التحديات المرفوعة أمام القطاع، والتي لخصها تقرير المجموعة الموضوعاتية، فى تعزيز البنية التحتية الصحية ورفع من مستوى جودة خدماتها، وتحسين وتطوير السياسة الدوائية ورسم سياسة جديدة لتكوين الموارد البشرية التي تعرف خصاصا محولا، ومن منطلق التقييم والتقويم نلاحظ فى الفريق الحركى أن أهداف الاستراتيجية القطاعية للصحة 2016 – 2012، لم يتحقق منها سوى القليل، ربما لضعف الميزانيات المرصودة للقطاع، أو لسوء التدبير وغياب الحكامة، أو للخصاص المسجل على مستوى الموارد البشرية التي تتولى مهمة تنزيل السياسة الصحية، مسنشرين ومتطلعين فى نفس الوقت إلى تحقيق أهداف ودعامات ومحاور المخطط الوطنى للصحة 2025 الطموح، الذى تضمن إجراءات، لا يسعنا إلا أن نتمناها وننتفأل من خلالها خيرا بمستقبل قطاع الصحة ببلادنا.

السيد الرئيس،

من جهتنا، كفريق حركى، نقترح لتحسين بعض إختلالات القطاع الصحى ما يلى:

وفي هذا النطاق ومساهمة منا في إصلاح هذه المراكز، ندعو الحكومة الى التعجيل بإخراج النظام الأساسي لموظفي وموظفات المراكز الجهوية للإستثمار إلى حيز الوجود، وإلى وضع إستراتيجية واضحة المعالم، تكون بمثابة خريطة الطريق لعمل هذه المراكز وفق رؤية موحدة، مع العمل أيضا على تنوع مواردها المالية بدل الاكتفاء بدعم الدولة فقط.

السيد الرئيس،

ختاما، نجدد التنويه بعمل المجموعة الموضوعاتية، كآلية لتقييم السياسات العمومية، متطلعين الى تمكين البرلمان من الإمكانيات المادية والبشرية والتنظيمية لممارسة هذا الإختصاص الدستوري الهام. وفقنا الله جميعا لما فيه مصلحة بلدنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد الحسن أدعي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية لا بد أن ننوه بمبادرة عقد هذه اللجنة الموضوعاتية والتي تعد أحد الدعامات الرقابية الأساسية التي جاء بها دستور 2011 والمنصوص عليها في المادة 101، وهي مناسبة ننوه فيها بتفاعل الحكومة مع البرلمان وتجاوبها مع التقرير المنجز بالشكل الذي يعزز العمل الرقابي على العمل الحكومي، وسنتنصر في مداخلتنا على مناقشة المحاور التالية:

- قضايا التربية والتكوين؛

- الصحة؛

- وضعية المرفق العمومي.

في البداية لا بأس من التذكير بأهمية قطاع التربية والتكوين باعتباره أولا أولوية وطنية، وكونه ثانيا قاطرة للتنمية بكل المقاييس، فمستقبل بلادنا رهين بالنهوض بوضعية هذا القطاع الذي مافتئ يراوح مكانه، رغم ما رصد له من إمكانيات مادية ووسائل بشرية ولوجستيكية استجابة لضرورات التنمية، ولذلك فهو يحظى بأهمية بالغة، اعتبارا لنتائج المقلقة المسجلة في هذا الصدد وما لها من تداعيات مؤثرة على نمو وتطور الاقتصاد الوطني.

إننا نعلم جدا أن الحكومة تتطلع إلى تسريع الرؤية الإستراتيجية (2015 - 2030) لإصلاح التعليم والهادفة أساسا إلى تعزيز نجاعة وحكامنة المنظومة التربوية، كما أن هذا الإصلاح سيمكن من وضع نموذج للتربية والتكوين قائم

أولا: الرفع من الميزانية المرصودة للقطاع والتي لا تستجيب لإنتظارات المغاربة، وقياسا أيضا مع حجم الخصاص المسجل، فإذا كانت منظمة الصحة العالمية توصي بتخصيص 12% من الميزانية العامة للدولة للقطاع الصحي، نسجل أن ميزانية القطاع ببلدنا تقل عن 6%.

ثانيا: مراجعة الخريطة الصحية الحالية، ضمانا للعدالة المحلية والجهوية المنشودة، خصوصا في توزيع الموارد البشرية والبنيات الإستشفائية، وفي هذا الإطار نقتراح مواكبة الجهوية المتقدمة عبر بناء مستشفى جموي في باقي الجهات المحرومة من هذه البنيات، ونخص بالذكر جهة بني ملال خنيفرة، درعة تافيلالت وجهة الداخلة واد الذهب، وفي نفس النطاق ندعو الحكومة الى إنصاف العالم القروي صحيا، من خلال توجيه الاستثمارات العمومية والخصوصية في القطاع الى هذا الوسط المهمش.

ثالثا: لتجاوز إشكالية الخصاص في الموارد البشرية الطبية، نقتراح تشييد مراكز لتكوين الأطر الطبية وشبه الطبية على صعيد كل جهة على حدى، مع إلزام المتخرجين منها بالعمل في نفس الجهة، كما نقتراح أيضا التوظيف بالتعاقد، عبر الشراكة مع الجماعات الترابية والجهات، لتغطية الخصاص القائم في معظم المناطق.

رابعا: تخليق المرافق العامة الصحية بمختلف مستوياتها، بدء من المستوصفات وصولا الى المراكز الإستشفائية الجامعية.

خامسا: إصلاح مصالح المستعجلات، كنقطة سوداء في منظومتنا الصحية، إذ تعرف نقصا حادا على مستوى تخصص الطب الاستعجالي والتجهيزات.

سادسا: التعجيل بعرض مشروع الميثاق الوطني للصحة العمومية على حوار وطني موسع، قصد بلورة استراتيجية عملية لتحقيق الحق في الصحة كبداً دستوري.

سابعا: إصلاح وتطوير السياسة الدوائية الحالية، واعتماد التدبير المعلوماتي لمخزون الأدوية.

السيد الرئيس،

فيما يخص المراكز الجهوية للإستثمار، نسجل في الفريق الحركي إيجابا كافة الملاحظات الواردة في تقرير المجموعة الموضوعاتية، وذلك في إطار تقييم عمل هذه المؤسسات، لإبراز ما حققته من مكتسبات وما عرفته من اختلالات وقصور، خاصة في جوانب التدبير والحكامنة وتمركز تراخيص المشاريع الإستثمارية في جهات بعينها، لكن إيماننا منا بأهمية هذه المراكز، خصوصا بعد مصادقة البرلمان مؤخرا على القانون رقم 47.18، التي تزامنت مع عمل المجموعة الموضوعاتية وإعداد هذا التقرير، نأمل أن تشكل هذه المراكز آليات محممة لتحفيز وإنعاش الإستثمار من خلال إعادة هيكلتها وتسيط المساطر والإجراءات المرتبطة بالإستثمار على الصعيد المركزي والجهوي.

هناك مشاكل كبيرة في البطائق، والولوج إلى المرفق الصحي، إذ أصبح يتطلب مواعيد طويلة جدا، يفرغ هذه الخدمة من محتواها، وبالتالي أصبح من اللازم اليوم مضاعفة جهودكم لكي ينطلق من جديد، علما أن المستشفيات العمومية لا تتوفر على الإمكانيات الضرورية لإنجاحه، فهي تعاني الشيء الذي ينعكس سلبا على توفير الخدمة.

السيد الرئيس،

إن توفير آليات العمل في المرافق الصحية يتطلب كذلك تجهيزات وآليات أساسية للتشخيص تساعد رجل الصحة على أداء وظائفه بالشكل المطلوب، وقد تمهدت الحكومة من خلال برنامجها على توفير جهاز السكاير لكل مستشفى إقليمي وجهاز (IRM) لكل مستشفى جهوي وهو تحد كبير ننظر تحقيقه على أرض الواقع خصوصا في المناطق النائية والجبلية، في تخوم المغرب العميق.

إن مشاكل قطاع الصحة لا يمكن سردها في مداخلة واحدة، نظرا لتعقدها وضرورة تدخل فاعلين آخرين لإيجاد حلول فورية ومناسبة لها، كمشكل المستعجلات التي يعاني من ضعف الأمن، حيث تشتغل الأطر الطبية على أعصابها خاصة في فترات الحراسة والمداومة.

إن قطاع الصحة يقتضي تضافر جهود كل المتدخلين والفاعلين للنهوض به، وإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نقدر مجهودات السيد الوزير المشرف على القطاع نظرا لكفاءته وخبرته وإلمامه بهذا القطاع الحيوي الذي يمس شريحة كبيرة من المواطنين، بل كل المواطنين، ونحن مجتهدون الاستثنائي الذي ما فتئ يقوم به لتدارك الخصاص ومعالجة المشاكل المحيطة به.

السيد الرئيس المحترم،

لا أحد يجادل اليوم لكون أن الإدارة المغربية بطيئة و لا تواكب وثيرة إنجاز المشاريع وتوجهات الحكامة المطلوبة، حيث نجدها محط انتقاد واسع لختلف شرائح المجتمع المغربي، ولعل التشخيص الدقيق الذي أعطاه جلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطابه الموجه إلينا كبرلماني الأمة لخير دليل على ما نقول، لذلك وجب على الحكومة اعتماد خارطة الطريق التي رسمها جلالة الملك في ذلك الخطاب للخروج من أزمتها مع إقرار مبدأ المحاسبة و الاعتماد على العناصر النزينة والمقتدرة وإعطائها الفرصة لتبيان قدراتها المعرفية.

وشكرا السيد الرئيس.

مازال ما كملناش، ولكن الله غالب.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي، تفضل السيد الرئيس المحترم، في حدود

7 دقائق.

على التنوع والافتتاح وتحسين الفرد والمجتمع لمجابهة التحديات التي ترهن آفاق هذا القطاع والتغلب على الصعاب التي تحول دون ترقيه وتطوره.

كما أن تقوية آليات الترابط بين التعليم العمومي والتكوين المهني وإدماج المسالك المهنية في المنظومة التربوية من شأنها الحد من نسبة الهدر المدرسي وضمان الاندماج المبكر للشباب في سوق الشغل.

السيد الرئيس المحترم،

إن هذه المقاربة المبنية على مد الجسور بين التكوين المهني وكل من النظام التعليمي والاقتصادي الوطني قد تعكس نتائج إيجابية على مستوى أداء هذا القطاع الاستراتيجي، وهو ما يفرض وبالضرورة مواكبة متطلبات الابتكار من أجل ملاءمة أفضل مع حاجيات الاقتصاد الوطني، ولأجل ذلك لا بد من وضع التكوين والتربية والبحث والابتكار في صلب مجموع الاستراتيجيات القطاعية ومن أجل مجموعة الفاعلين، كما ورد في إحدى توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بمناسبة تقديم تقريره السنوي.

وهي مناسبة، نطرح فيها جملة من الإكراهات التي تعوق عمالة الإصلاح في مجال التعليم، ونخص بالذكر البنيات التحتية المتهاكلة للحجرات الدراسية، التي طالبنا غير ما مرة بتعويض المفكك منها بالصلب، ناهيك عن التجهيزات التي تتطلب المزيد من الرعاية.

وإذ نؤكد لكم أننا في فريق التجمع الوطني للأحرار سنثمن وسندعم مختلف مبادراتكم الرامية إلى النهوض بهذا القطاع، نذكركم بضرورة التفكير العميق في تعميم النقل المدرسي، نقل يحفظ كرامة المتعلمين.

السيد الرئيس المحترم،

إنها مناسبة كذلك لننوه بالتدابير العملية والإجرائية التي أعلنت عليها الوزارة، خلال عرض الوزير السابق في افتتاح الدورة الثانية عشر للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي يوم 26 يوليوز 2017، والتي جاءت انسجاما مع ما طالبنا به، ولعل أبرزها إعادة النظر في المناهج والبرامج التعليمية، وتدریس المواد العلمية باللغة الإنجليزية اختياريا، بالإضافة إلى تدابير أخرى لا يسعنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار إلا أن نتمنها من قبيل خفض سن ولوج المدارس الابتدائية إلى خمس سنوات ونصف، ووضع سقف 30 تلميذا في الفصل كحد أقصى، والاستغناء عن السبورة السوداء.

السيد الرئيس المحترم،

إن قطاع الصحة قطاع حيوي واستراتيجي مرتبط بشكل كبير بالمواطن المغربي وبصحته، إلا أنه قطاع يعاني الكثير من المشاكل المتراكمة، سواء على مستوى الخصاص الفادح في الموارد البشرية أو تدني الخدمة العمومية، أو ضعف في البنيات التحتية غير الموزعة بشكل عادل أساسا، رغم الجهود المبذولة من طرف وزارة الصحة والتي لا يمكنه إنكارها إلا جاحد. التغطية الصحية الإجبارية لازالت تراوح مكانها، "راميد" مازال متعثرا،

وعلىنا في إعداد التصورات ديالنا أن نستحضر الوضعية الدولية بكل تفرعاتها السياسية والاقتصادية.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاشتراكي عند مناقشتنا للتصريح الحكومية أكدنا على مبدأ هام، وهو أننا سنتعامل بإيجابية مع كل ما هو إيجابي، وسنتقد كل ما هو سلبي، وبقينا أوفياء لهذا الخط في تعاملنا مع النقاشات التي يعرفها مجلس المستشارين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء،

فيما يتعلق بقطاع التعليم، أقول باسم الفريق على أن هذا القطاع يمر بأزمة وما التقرير الأخير الذي أعده المجلس الأعلى للتربية والتكوين لخبر دليل على ما نقوله اليوم، الشيء الذي يتطلب تدخل كل الفاعلين السياسيين والاقتصاديين من أجل استنباط الحل واستشراف المستقبل، حتى ينعم بلادنا بتعليم وطني شعبي يكون قاطرة للتنمية، لأن التعليم، السيد الرئيس، هو أساس التنمية، وهذا ما أقرته الأمم المتحدة بالإجماع في أهدافها السبعة عشر المتعلقة بالتنمية المستدامة ل 2030.

إذن فالسرعة التي يتحرك بها العالم يفرض علينا أو يفرض على الجميع المساهمة في الرفع من قيمة المدرسة سواء كانت عمومية أو خاصة وكذلك تغيير السرعة ديال الإصلاح علينا كبرلمان وعلى الحكومة أن نجتهد جميعا من أجل إخراج القوانين ومواصلة قطار ديال الإصلاح تنمة للقوانين التي سيتم اعتمادها من طرف البرلمان المغربي في القريب العاجل.

فيما يتعلق بالصحة أقول السيد الرئيس على أن هذا الحق لا إن كان قد أضحى حقا دستوريا فإنه أصبح اليوم عنوانا للاحتجاج في أماكن متفرقة في بلادنا، والسبب يعود إلى فشل المنظومة الصحية وإلى انعدام حتى الحق أحيانا في الولوج المنصف للعلاجات التي تتفاوت بشكل فضيع بين الجهات ديال المملكة بل أحيانا داخل نفس الجهة، ورغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة حتى لا نكون عديمين هناك مجهودات لا على المستوى المالي وهناك إرادة عند الحكومة من أجل النهوض بهذا القطاع ولكن السيد الرئيس، مع كل الأسف فإن المشكلة يظل في تفاقم إن لم نحاول الإجابة عليه إجابة عملية، سياسية، بمقاربة شمولية ينخرط فيها الجميع.

المحور الثالث بخصوصه أذكر بأن جلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطابه ديال العرش للسنة المنصرمة.

نكتفي بهاذ القدر السيد الرئيس، وسأسلمكم مداخلة الفريق مكتوبة.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

أسف هذا هو الوقت الذي اتفق عليه، شكرا السيد الرئيس. الكلمة

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء،

السيد الرئيس،

في إطار النقاش الذي عرفه اليوم مجلس المستشارين تفعيلا منه لمقتضيات المادة 101 من الدستور، في البداية لابد لي أن أتوجه بالشكر والتقدير للجنة الموضوعات على الجهود التي بذلتها لإنجاز تقريرها الذي ناقشه اليوم.

السيد الرئيس،

نحن نخوض غمار التجربة الثالثة كمجلس للمستشارين الغرفة الثانية للبرلمان المغربي، إيمانا منه من أجل تفعيل مقتضيات الدستور المتعلقة بتقييم السياسات العمومية.

ومن هذا المنبر أدعو الجميع إلى ضرورة إعادة التفكير ومراجعة المنهجية المتبعة لتطوير هذه الآلية الرقابية الجديدة التي لم تستطع لحد وقته أن تشغل اهتمام الرأي العام الوطني بكيفية أدق وأوسع.

السيد الرئيس،

لست في حاجة إلى إعادة تكرار التشخيص الذي انتهت إليه اللجنة الموضوعاتية حول المحاور التي اختارتها للتقييم وهي المراكز الجهوية للاستثمار، التعليم، الصحة.

فأذهب مباشرة إلى طرح سؤالين، أين يكمن الخلل؟ وكيف السبيل إلى وضع قطارنا على سكتته الصحيحة في هذه المجالات التي ترهن تقدمنا وترهن مصيرنا؟

لماذا السيد الرئيس نطرح نفس الأسئلة ونواجه ذات المشاكل؟

كفريق اشتراكي، كنا دائما وما زلنا نسعى إلى التفاعل الأمثل مع المكتسبات الديمقراطية التي حققتها بلادنا بما فيها هاته اللحظة الدستورية بامتياز، والتي نعتبر أن عملية تقييم السياسات العمومية يجب أن تحيط بالوضعية السياسية بالوضعية الاقتصادية بالوضعية الاجتماعية التي تمر منها بلادنا.

وكما يعلم الجميع فإننا نمر بظرفية صعبة، سمتها حركات متفرقة في الزمن ومتاعدة ترابيا، ومتنوعة موضوعاتيا تعكس باللموس الإنعكاسات السلبية لبعض السياسات العمومية التي سطرته الحكومة الحالية والحكومات المتعاقبة، والتي كان لها بعض الآثار السيئة على المواطن التي يلمسها بشكل مباشر في حياته المعيشية وعلى قدراته الشرائية وعلى وضعيته الاجتماعية.

صحيح، نحن اليوم نقر بفشل النموذج الترموي الذي استهلك في بلادنا، وهو ما دفع الجميع، حكومة وأحزاب سياسية إلى المسارعة في إعداد تصوراتها لنموذج ترموي مستقبلي، نموذج ترموي أرقى يعزز ما تم تحقيقه من نجاحات في بلادنا، ويتجاوز بعض الأعطاب وبعض العثرات التي سجلت

الآن لفريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب في حدود 6 دقائق.

المستشار السيد العربي العراشني:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس المحترم،

بداية، لا بد أن نُؤمّن بالمجهود الذي بذلته المجموعة الموضوعاتية، رئيساً ومقرراً وأعضاء وأطراً، والذي تجسد في جودة التقرير الذي قُدم للمكتب، والذي تضمن معطيات هامة وتشخيصاً دقيقاً للأعطاب التي تعترى تدبير وسير بعض المرافق العمومية، كما قدم التقرير توصيات موضوعية ووجيئة من أجل تجاوز بعض المعوقات والإشكالات لتحسين أداء المؤسسات التي كانت موضوع عمل المجموعة الموضوعاتية، وهي مؤسسات في مُجملها لها دور محوري في ترتيب المغرب في المؤشرات الدولية، خاصة مؤشرات التنمية البشرية، كما أن التعليم والصحة هما جوهر بناء رأس المال البشري، وقد أظهر آخر البحوث التي أجراها البنك الدولي أن إنتاجية 56% من أطفال العالم عندما يكبرون ستكون أقل من نصف ما يمكنهم تحقيقه إذا تمتعوا بقدر كامل من التعليم والصحة الجيدة.

السيد الرئيس،

نظراً لضيق الوقت، سنقتصر في مداخلتنا على مناقشة موضوعي "تدبير المراكز الجهوية للاستثمار" و"قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي".

لقد شكل موضوع تشجيع الاستثمار الخاص ولا يزال أحد الرهانات الكبرى لمغرب الألفية الثالثة، خصوصاً في ظل مناخ دولي معولم وتنافسي؛ وأمام هذه التحديات، باشرت بلادنا العديد من الأوراش بهدف تشجيع وإنعاش الاستثمار الخاص، من بينها تجربة المراكز الجهوية للاستثمار سنة 2003، غير أنه بعد مرور حوالي عقد ونصف من هذه التجربة، جاء الخطاب المولوي السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 2016-2017، محملاً بالعديد من الإشارات لهاته التجربة، وكاشفاً عن جملة من الأعطاب البنيوية التي تقف حجرة عثرة أمام القرار الاستثماري الخاص.

السيد الرئيس،

لن نبالغ في فريقنا إن قلنا بأن مجمل التوصيات الواردة في التقرير قيد المناقشة قد تم تضمينها في مقتضيات القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، فهو قانون يؤسس لجيل جديد من المؤسسات الجهوية، تعتمد مبادئ الحكامة الجيدة في التدبير، وتمتع باختصاصات حقيقية لتحفيز ودعم الاستثمار من

خلال المعالجة المندمجة للملفات الاستثمار والمواكبة الشاملة للمقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جداً، والسهر على التسوية الودية للنزاعات الناشئة بين الإدارة العمومية والمستثمرين الخواص وغيرها، وهو ما يتماشى مع تطلعات المهنيين والمستثمرين الخواص.

السيد الرئيس،

رغم مخططات الإصلاح والاستراتيجيات التي تم تبنيها على مستوى قطاع التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي من قبيل الميثاق الوطني والمخطط الاستعجالي، فإنها لم تنجح في التغلب على مواطن الخلل والتعثرات التي باتت شبه بنيوية، نتيجة سوء الحكامة المعتمدة في السياسة التعليمية.

ومن هنا جاء مشروع قانون إطار رقم 51.17 يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، الرامي إلى إصلاح منظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي، على أساس تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص والجودة والارتقاء بالفرد وتقديم المجتمع، وإلى ضمان استدامته، وكذا إلى وضع قواعد لإطار تعاقدية وطني ملزم للدولة وللباقي الفاعلين والشركاء المعنيين في هذا المجال.

إذ أن منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي لازالت تشكل مشتلاً لتفريخ المعطلين في ظل تفاقم معدلات الهدر المدرسي، لاسيما بالبادية وفي صفوف الإناث (270 ألف حالة هدر مدرسي سنوي)، وهو ما كان يفرض القيام بإصلاح شمولي وليس قطاعي.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب، إذ نستحضر ضرورة تقوية الفرص لولوج سوق الشغل من خلال تهمين الرأسمال البشري (حيث أن معدل نسبة العطالة في صفوف الشباب حاملي الشهادات 18%، و4% فقط بالنسبة للشباب غير الحاصلين على الشهادات وهي مفارقة عجيبة)، علاوة على أن سوق الشغل يعرف تحولات متسارعة وتقنيات معقدة ومتطورة، حيث ستطفو 70% في أفق 2030 من المهن الجديدة أو ستتغير المهن الحالية جذرياً بالنظر للتطور التقني والتكنولوجي لمصاحبة للثورة الرقمية والذكاء الاقتصادي، مما يجعل من نموذجنا التعليمي والتكويني الحالي أداة كبح لن تسعف في تحقيق أو مساندة مستجدات سوق الشغل المتسارع عالمياً، وهو ما يفرض العمل على بناء منظومات للتعليم مدى الحياة، وامتلاك القدرة على الإبداع والابتكار، وتشجيع البحث العلمي، وحتمية مواجهة الثورة الرقمية لتصبح أداة في خدمة منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وإبلاء أهمية إستراتيجية للبعد الحكامتي في تنزيل الإصلاح، مع التأكيد على المقاربة التشاركية مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وطنياً وجمهوية ومحلية في تنزيل وأجرأة هذا الإصلاح.

وشكراً على حسن الاستماع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

التقييمية، الوطنية منها والدولية، تجمع على وضعيته المتأزمة ببلادنا، وعلى حاجته الماسة إلى إصلاح جذري، حتى يؤدي الوظائف المنتظرة منه كقاطرة للتنمية.

فالأعطاب معلومة، وأسبابها معروفة، نحن لا نطالب بإعادة اختراع العجلة من جديد، فالناذج الناجحة في عالمنا جاهزة و متوفرة، لا تتطلب إلا ملاءمة وتكييفاً يراعي ويحافظ على هويتنا وثقافتنا.

أما في قطاع الصحة فلا زال الواقع الصحي يقبع في غرفة العناية المركزة، والانتظارات الصحية الملحة والمتواصلة للفئات الشعبية، وكذا الاحتقانات الاجتماعية ما فتئت تتفاقم بشكل مقلق، نتيجة غياب العدالة الصحية المجالية، وتدني مستوى الخدمات الصحية، وضعف الولوج إليها بسبب العراقيل الإدارية والأعباء المالية، التي يضطر معها المواطن البسيط المريض إلى تأجيل طلب العلاج، أو التعايش مع المرض تحت تأثير الفقر.

إن ما كشف عنه تقرير المجموعة الموضوعاتية من مواطن الضعف والاختلالات، وعدم تحمل المسؤولية، وصم الأذان عن توجيهات الدولة، هو تشخيص دقيق يوضح بالموس إلى أي حد كان التقصير في أداء المهام، وإلى أي مدى وصل الاستهتار بمصالح المواطنين.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نعتبر أن تجسيد التوصيات التي أتى بها تقرير اللجنة لتجاوز الاختلالات التي كشفها في مجالي الصحة والتعليم، لا يمكن أن يرى النور إلا في إطار سياسة اقتصادية واجتماعية شاملة وداخمة، قادرة على تحدي الهشاشة الاقتصادية، والعزلة المجالية، ومحاربة الأمية والتخلف، وتكثيف التواصل مع المواطنين، والإشراك الحقيقي للفرقاء الاجتماعيين والمجتمع المدني في بلورة السياسات العمومية، وذلك في إطار سن ديمقراطية حقيقية، والقضاء على الفساد ومحاسبة المفسدين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفري فالدستوري الديمقراطي الاجتماعي، في حدود 5 دقائق.

المستشارة السيدة عائشة أيتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشرف في البداية أن أتدخل باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في مناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية الخاصة بمناقشة وتقييم السياسات العمومية حول المرفق العمومي.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس على الاحترام الدقيق للوقت.

أعطي الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد محمد زروال:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل أن أتناول الكلمة، في إطار الجلسة السنوية المخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية.

وبالنظر لضيق الحيز الزمني المخصص للفريق سأحاول، من خلال بسط وجهة نظرنا للإصلاح، التركيز على منظومتي التعليم والصحة لحساسيتها ودورها الخطير والحاسم في التنمية.

لكن قبل ذلك، نعتقد أن هناك مداخل أساسية لإنجاح أي إصلاح، فقد أهدرنا الزمن، ولا زلنا، في التقييمات والتشخيصات والتنظير والثثرة، وحرب "داحس والغبراء" بين المعارضة والأغلبية، بل بين مكونات الأغلبية نفسها، وأهملنا المعركة الحقيقية التي يجب علينا التعبئة لها، ألا وهي محاربة الفساد بكل صيغته وأشكاله، وكذا الخروج من الدوامة الملعونة، دوامة الانتقال الديمقراطي والدخول بدون تردد في نادي الدول الديمقراطية، لأن الحديث عن أي إصلاح في ظل تفشي آفة الفساد يعد لغوا وعبثا، وفي غياب الديمقراطية الحقيقية يعتبر ضربا من الوهم وتأجيلا لتفعيل المبدأ الدستوري، مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، الشرط الأساس للحكومة الجيدة.

وتبقى المقدمة التي لا يحيد عنها لإنجاح أي إصلاح هي توفر الإرادة السياسية على مستوى الفعل، لا على مستوى الخطاب، فالإرادة السياسية التي لا نكاد نجد لها أثرا على الأرض في حياة الناس تبقى مجرد دعاوى تحتاج إلى براهين.

نحن هنا لا نبخس مجهود هذه الحكومة ولا عمل سابقاتها، ولكن انتظارات الفئات الشعبية وفي طليعتها الطبقة العاملة المكافحة انتظارات كبيرة جدا ومزمنة، بالنظر إلى العجز الاجتماعي الزمن والمهول، والذي يتطلب إجراءات استثنائية ومجهودا خرافيا، لأننا أمام تراكم عشرات السنين من الإخفاقات ومن الإصلاحات المجهضة، أمام عجز النموذج التنموي المعتمد في تحقيق الرفاه المنشود. ولعل منظومة التربية والتعليم والبحث العلمي أحد الدلائل القاطعة على ذلك الفشل المتواصل.

فإذا كان قطاع التعليم يعد أهم المرافق العمومية الإستراتيجية، وأحد الرافعات الأساسية في تطور الأمم ونهضتها، فإن مختلف التقارير والدراسات

مواطن سنويا وضعف التأطير الطبي بالعالم القروي وبالمناطق الجبلية، نقص حاد في الموارد البشرية، حيث نجد أن 1.51 لكل 1000 مواطن، وهناك نقص في المناصب المالية المرصودة للقطاع الصحي، هذا إضافة إلى ذلك ضعف الطاقة الاستيعابية للمستشفيات والكثير من النواقص التي وقف عليها التقرير، لا داعي لجردها.

والخلاصة هي أن منظومتنا الصحية تعاني من العثرات والثغرات، سواء تتعلق الأمر بالسياسات الصحية أو السياسات الدوائية، وهو ما يقتضي التفاتة خاصة من الحكومة لهذا القطاع الذي يثير العديد من ردود الأفعال السلبية لدى المواطن المغربي.

وقبل أن أختم هذا التدخل لابد من الإشارة إلى ملاحظة أساسية تتعلق بعمل المجموعات الموضوعاتية، إذ أنه من غير المعقول أن يمثل التقرير مفهوم المرفق العمومي بمعناه الشامل ليغطي قطاعات كبيرة جدا كالاستثمار والتعليم والصحة وهي قطاعات تحتاج إلى الوقت الكبير والمجهود المضي للإلمام بكل جوانبه.

وعليه فإن عمل هذه المجموعات مستقبلا يجب أن يسلط الضوء على موضوع محدد للسياسات العمومية حتى لا يكون نقاشنا وتداولنا غارقا في العموميات.

وأختم هذت التدخل بما جاء في الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 2016: "إن تدبير شؤون المواطنين وخدمة مصالحهم مسؤولية وطنية وأمانة جسيمة لا تقبل التهاون ولا التأخير"، انتهى كلام صاحب الجلالة.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات،

يسعدني ويشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في مناقشة تقرير اللجنة الموضوعاتية لتقييم السياسات العمومية في مجال التعليم والصحة والمراكز الجهوية للاستثمار.

في البداية لابد من أن أشكر جميع أعضاء اللجنة والأطر التي اشتغلت بهذه اللجنة على الجهود المبذولة، ولابد كذلك من أن نقف على بعض الأعطاب التي ينبغي أن نفكر فيها جميعا، من الأعطاب التي يمكن أن تؤثر سلبا على أشغال هذه اللجنة، وهي في العمق هي المنهجية التي تشتغل بها،

واسمحوا لي في البداية في هذه المناسبة أن أؤكد بكل مكونات المجلس التي حرصت كل الحرص على تفعيل هذه الآلية الدستورية والإعداد لهذه الجلسة العمومية التي تعتبر تنويجا لسنة طويلة من العمل والدراسة منذ دورة أكتوبر 2016 – 2017 إلى الآن، والتي كانت غنية وثرية بالاجتماعات والنقاشات المسؤولة والجادة لأجل تحديد محاور الاشتغال والاطلاع على الرصيد الوثائقي والدراسات الصادرة عن مختلف المؤسسات، وكذلك أن أتوجه بالشكر لكل القطاعات الحكومية التي شملها التقرير على التجاوب والتفاعل الإيجابي مع عمل المجموعة.

ومن واجبا أيضا التنويه بالسادة الأطر الإدارية للمجلس المواكبة للاشتغال مع المجموعة بكفاءة عالية، ونحن في الفريق الدستوري الاجتماعي الديمقراطي إذ نثني على ما جاء في مضامين هذا التقرير وخلاصاته فإننا نؤكد على ما يلي:

بخصوص المراكز الجهوية للاستثمار فقد وقف التقرير على مجمل الاستراتيجيات والإمكانات لإنعاش الاستثمار التي استطاعت هذه المراكز تحقيقها، سواء من خلال تطوير المؤشرات والإحصائيات أو من خلال نجاعة التدبير الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال وتبسيط المساطر المتعلقة بالاستثمار ورفع العراقيل التي تعيق نشاط المقاولات والاستثمار.

كما وقف التقرير أيضا على مجموعة من التحديات والرهنانات بل والإكراهات التي تحتاج إلى مجهودات حكومية لأجل تعزيز المراكز الجهوية للاستثمار وتجاوز نقط ضعفها وتمكينها من القدرات المالية والقانونية والبشرية التي ستؤهلها للقيام بدورها الاستراتيجي لإنعاش الاستثمار وإنعاش التشغيل وخلق الثروة.

أما فيما يتعلق بالسياسات العمومية المرتبطة بمنظومة التربية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، فإن ما يثير الانتباه هو أن مخططات الإصلاح والاستراتيجيات والبرامج الوطنية، على كثرتها، لم تتمكن كما يقول التقرير من التغلب على الاختلالات التي عرفتها المنظومة التعليمية، حيث عرف الإنفاق على التعليم ميزانية ذات خط تصاعدي مطرد، وصلت 6430 مليار درهم سنة 2015، بزيادة 3.5% على مدى العقد الأخير.

وعلى الرغم من كل ذلك، تبقى المنظومة رهينة الكثير من الاختلالات التي وقفت عليها التقارير الوطنية وكذلك الدولية، وتبقى التحديات الكبرى في عدم تكييف المنظومة التربوية مع معطيات سوق الشغل ثم الهدر المدرسي الخاص بالأوسط القروية والفقيرة والإناث على الخصوص، ثم غياب تكافؤ الفرص بين المدينة والقرية وبين الأقاليم والجهات ثم بين الجنسين.

ولأجله فإن الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي يتبنى مع المجموعة كل الخلاصات المتعلقة بهذا القطاع.

فيما يتعلق بتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالصحة، حيث سجل التقرير ضعف نسبة الولوج إلى الطب العام بمعدل 0.6 استشارة طبية لكل

وظيفة التقييم للسياسات العمومية ضمن وظائف البرلمان، فربط بذلك بين وظيفة التقييم والتقييم، التقييم هو مراقبة الحكومة، يعني إصلاح الإخلالات، التقييم هو تفاعلي الإخلالات وضمان الوصول إلى الأهداف المسطرة.

الملاحظة الثانية، نسجل الدور الرائد الذي قام به مجلس المستشارين في إعداد لهذه الوظيفة ما تستحق وما تتطلب من آليات ومن مساطر، بدليل أنه تحدى كل وسائل العجز التي كانت مستمرة، أنه رفع إلى مجلسكم وإلى حكومتكم هذا التقرير، بكثير من المهنية، فهنيئاً للجنة التي هيأتته.

الملاحظة الثالثة، من شأن تقييم السياسات العمومية أن يعزز التعاون الوثيق بين الحكومة والمؤسسة التشريعية، ليشمل كل الهيئات والمؤسسات والقطاعات الوزارية.

الملاحظة الرابعة، أن هناك تقارير للتقييم داخلية وخارجية تواجهها الحكومة بالرد بالأجوبة إلى آخره، ولكن تقييم المؤسسة البرلمانية يجب أن تأخذها الحكومة بالجدية المطلوبة، وأن تعمل به في حوارها الدائم كضمان لتحسيس الحكامة.

فلذلك يحق لنا أن نعتبر أن تجربة تفعيل المقتضى الدستوري هذا المتمثل في المناقشة وتقييم السياسات العمومية في تجربتها الثالثة خلال السنوات الأربعة الأخيرة، قد لامست مرحلة النضج في علاقة المؤسسات البرلمانية والحكومة انطلاقاً من مجلس المستشارين، باعتبار أن هذا المجلس كان سباقاً لتفعيل هذا التقاضي، والكل يجمع على أن تسليط الضوء على القطاعات الثلاثة المختارة: الاستثمار والتعليم والصحة، يؤكد فشل المخططات والبرامج التي اعتمدها الحكومة لتدبير المرفق العمومي في هذه المجالات منذ الاستقلال، بسبب غياب التقييم، بحيث كل وزير يتخدم وتيجي واحد آخر ويبدأ من الزيرو، وهذا هو اللي أدى إلى ما وصلنا إليه اليوم.

فلذلك أملنا كله معقود على أن هذا النفس الجديد المتمثل في قانون 47.18 المتعلق بالمراكز الجهوية للاستثمارات وما يحمله من أمل، وكذلك في رؤية 2025 المتعلقة بإصلاح قطاع الصحة بنفس وبقوة جديدة، علينا أن نضعها في هذا القطار للتعاون الكامل، وأخيراً ما يحمله مشروع ميثاق التربية والتكوين بجلته الجديدة والمجهودات المبذولة، انطلاقاً من قانون الإطار الذي يناقش حالياً في البرلمان، وما هو مطلوب من البرلمان أن يخرج منه في إطار المعوقات التي تتحدها لمعالجة الإشكاليات الدستورية، خصوصاً في القضية المرتبطة بالهوية التي مازالت داخل الغرفة الأولى.

وشكراً.

السيد الرئيس:

شكراً السيد المستشار المحترم.

الآن في إطار التفاعل مع مداخلات الفرق والمجموعات، سنستمع إلى 3 مداخلات للسادة الوزراء، هي حسب المراسلة التي توصلنا بها من طرف

حيث أنها تقوم بتقييم السياسات في مجالات متعددة، والإنصات لعروض الوزراء الذين يتناولون الاستراتيجيات القطاعية المقبلة لا يمكن للجنة من الوقوف على تقييم حقيقي للسياسات العمومية، خاصة في مجال التعليم والصحة، وكذلك التغييرات المتتالية للوزراء في قطاع التعليم والصحة كان له أثر كبير على اشتغال اللجنة.

قلت هاذ الأعطاب ينبغي أن تفكر فيها جميعاً وانفقنا كلجنة بأن نعتمد طريقة جديدة وهي النزول إلى الميدان وتقييم السياسات العمومية في الميدان في التعليم والصحة، لكن مع كامل الأسف لم ننجح في هذه التجربة. قلت إن التغييرات المتتالية للوزارات في قطاع التعليم والصحة وكذا عرضيها المقدمين أمام أعضاء اللجنة كانت تتمحور حول إستراتيجية القطاع مستقبلاً، وتتجنب الحوض فيما سبق، مما دفع باللجنة إلى التفكير في طريقة عملية تمكنها من الوقوف على التزامات الحكومة السابقة على الأقل في البرامج التي سطرته، ويمكننا أن نقوم بزيارات ميدانية وأن نأخذ برأي المتدخلين الرئيسيين في الميدان والفاعلين فيه، لكن مع كامل الأسف لم نتوفق في ذلك.

وباختصار شديد، فإن السياسات العمومية في مجال التعليم، واقع الحال ناطق على أن جل الوصفات التي قدمت لإصلاح منظومة التعليم باءت بالفشل، ومعبرة عن إرادة سياسية استطاعت مع كامل الأسف تغيير الاهتمامات الفكرية والتربوية والثقافية للأجيال المقبلة، وحرمت الكثير من أبناء الشعب المغربي وخاصة أبناء الفقراء وأبناء الطبقة المتوسطة من حقهم في الترقى الاجتماعي عن طريق التعلم في جميع المسارات والتخصصات.

أما فيما يخص مجال الصحة، فإذا وقفنا عند نقطة من النقاط التي تم فيها التقييم وهي الموارد البشرية، فاعتراف كل الحكومات المتعاقبة بالنقص الفطيع في الموارد البشرية من أطباء وممرضين، لكن مع كامل الأسف كل الحكومات تقوم بتحديد المقاعد المخصصة لولوج المعاهد والكليات التي تخرج الأطباء والممرضين وهاته الأطر، لذلك يتضح أن السياسات المتابعة لإصلاح التعليم والصحة تراوح مكانها.

شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكراً للسيد المستشار المحترم.

آخر مداخلة للسيد المستشار المحترم السي عبد اللطيف أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

في البداية، أريد أن أبدي ثلاثة أو أربع ملاحظات: الأولى، لا بد أن نسجل أن المشرع الدستوري توفيق كثيراً لما أحدث

ومن هذا المنطلق أعدت الحكومة مشروع إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار مستندة في ذلك إلى التوجيهات الملكية السامية في هذا الخصوص وتقرير المجلس الأعلى للحسابات، الذي أصدر مجموعة من التوصيات التقويمية التي من شأن تفعيلها تجاوز مختلف النقائص المسجلة في هذا الإطار.

ثالثا، تقرير لجتتمك الموضوعاتية الموقرة والاستنتاجات المضمنة في مجموعة من الدراسات الإستراتيجية التي قامت بها وزارة الداخلية في هذا الشأن. ويرتكز هذا الإصلاح على ثلاث محاور أساسية ومتكاملة تتجسد في:

- إعادة هيكلة المراكز الجهوية للاستثمار؛

- ثانيا، إحداث اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار.

- ثالثا، تبسيط المساطر والإجراءات المرتبطة بملفات الاستثمار على المستويين الجهوي والمركزي.

ولبلورة مشروع هذا الإصلاح، فقد تم تنفيذها للتعليمات الملكية السامية لإعداد مشروع القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح مراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، والذي تمت المصادقة عليه بالإجماع من طرف غرفتي البرلمان.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد نص القانون رقم 47.18 على إعادة هيكلة المراكز الجهوية للاستثمار وتوسيع صلاحيتها وتحديد إطار حكماتها من خلال مجموعة من المقتضيات التي تنسجم والرؤية المستقبلية لعمل هذه المراكز وطرق تسييرها وتموقعها داخل منظومة عملية الاستثمار على الصعيد الجهوي، ويمكن تلخيص هذه المقتضيات فيما يلي:

- أولا، إعادة هيكلة المراكز الجهوية للاستثمار وتحويلها إلى مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي، ويطلق نفوذها الترابي نفوذ جهات المملكة، كما ستستوفى هذه المراكز على مجالس إدارية تشاركية منفتحة على مختلف الفاعلين الجهويين، سواء في القطاعين العام أو الخاص يرأسها ولاية الجهات؛

- ثانيا، تبني مبادئ الحكامة الجيدة وأساليب التدبير العصري مع اعتماد هيكلة متطورة وحديثة لتنظيم المراكز عبر إحداث قطبين أساسيين: قطب دار المستثمر وقطب التحفيز الترابي بهدف تحديث آليات عملها ورفع من مردوديتها.

وقد حدد القانون منظومة متكاملة لمقاربة أنشطة المراكز الجهوية للاستثمار، تتمثل في إخضاعها لمراقبة مالية يمارسها مندوب الحكومة ولتدقيق سنوي لحساباتها، ينجزه مكتب تدقيق خارجي، بالإضافة إلى تقييم سنوي لأداء هذه المراكز مع إعداد تقارير بهذا الخصوص.

- ثالثا، توسيع نطاق اختصاصات المراكز الجهوية للاستثمار لتمكينها من

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان بالترتيب التالي: نداء بالمداخلة ديال السيد وزير الداخلية في حدود 30 دقيقة، ومن بعدها الكلمة للسيد وزير التربية الوطنية في حدود 29 دقيقة، وأخيرا الكلمة للسيد وزير الصحة أيضا في حدود 29 دقيقة.

السيد أناس الدكالي وزير الصحة:

إذا سمحت السيد الرئيس، نظرا لالتزام مجلس النواب بلجنة القطاعات الاجتماعية أقترح أن أقوم بالتدخل الثاني.

السيد الرئيس:

إذا وافق زميلك، شكرا ماشي مشكل، تفضل السيد الوزير المحترم.

السيد نور الدين بوطيب الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

باسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء المحترمون،

أنشرف اليوم بالحضور أمام مجلسكم الموقر في جلسته السنوية المخصصة لتقييم السياسات العمومية، وذلك لتدارس ومناقشة التقرير التي أعدته المجموعة الموضوعاتية حول المراكز الجهوية للاستثمار.

وأود بهذه المناسبة أن أقدم بخالص الشكر والامتنان للسيد رئيس مجلس المستشارين ولكافة أعضاء هذا المجلس الموقر، وبصفة خاصة منهم أعضاء المجموعة الموضوعاتية، على الاهتمام التي أوليتهم لموضوع تدبير وتشجيع الاستثمار والمراكز الجهوية للاستثمار، كما أتمن استنتاجات وتوصيات التقرير الذي أعدته هذه المجموعة الموضوعاتية، والتي تم أخذها بعين الاعتبار في بلورة إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، الذي أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده تعليماته السامية لإعداده وتنفيذه.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد أثار الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى 18 لترع صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله على عرش أسلافه المنعمين الانتباه إلى المشاكل التي تعيق العملية الاستثمارية ومحدودية دور وأداء المراكز الجهوية للاستثمار في تحفيز الاستثمار ومعالجة مشاكل المستثمرين على مستوى الجهوي، حيث أكد جلالتة "إن من بين المشاكل التي تعيق تقدم المغرب هو ضعف الإدارة العمومية، سواء من حيث الحكامة أو مستوى النجاعة أو جودة الخدمات التي تقدمها للمواطنين. وعلى سبيل المثال فإن المراكز الجهوية للاستثمار تعد (باستثناء مركز أو اثنين) مشكلة وعائقا أمام عملية الاستثمار، عوض أن تشكل آلية للتحفيز وحل مشاكل المستثمرين على المستوى الجهوي، دون الحاجة للتنقل إلى الإدارة المركزية"، انتهى النطق الملكي السامي.

الاستثمارية، والتي حظيت بموافقتها، باستثناء تلك المتعلقة بالتعمير والصادرة عن الجماعات، حيث يبقى رأي اللجنة بهذا الخصوص ملزماً لرئيس مجلس الجماعة بمدلول المادة 101 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

والهدف من هذه التدابير هو تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمار وكذا التسريع في اتخاذ القرارات اللازمة بشكل مشترك وشفاف، لتمكين المستثمرين من إنجاز مشاريعهم في أفضل الآجال.

خامساً، إحداث تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة للجنة الوزارية للقيادة، والتي يعهد إليها بقيادة إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وتقييم أدائها والنظر في اقتراحاتها الرامية إلى تسوية الصعوبات التي قد تعترضها وتلك المتعلقة بتبسيط المساطر المرتبطة بالاستثمار، كما يناط بهذه اللجنة البت في الطعون بخصوص قرارات اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار المعروضة عليها من طرف المستثمرين المعنيين.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار لا يقتصر فقط على اعتماد القانون المتعلق بها وباللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، بل يستلزم كذلك مواكبة تنزيل مقتضياته من أجل إعطاء انطلاقة حقيقية وسليمة لعمل هذه المراكز، وذلك عبر مجموعة من الآليات والإجراءات التكميلية.

وبهذا الخصوص تعمل وزارة الداخلية على إعداد رزمة من التدابير العملية تتعلق بترسيخ الحكامة الجيدة بالمراكز الجهوية للاستثمار، وتجويد الخدمات المقدمة من طرف هذه المراكز للمستثمرين والمقاولات.

فبخصوص تركيز الحكامة الجيدة بالمراكز الجهوية للاستثمار، فقد تم وضع هيكل تنظيمي جديد ومتطور للمراكز على ضوء المهام الجديدة المسندة إليها بموجب القانون 47.18 مع وضع تصور جديد لتنسيق وتأطير عملها على المستوى المركزي.

إعداد نظام أساسي خاص، محفز لموظفي المراكز الجهوية للاستثمار وكذا مخطط تكوين لتأهيل مواردها البشرية.

إعداد نظام للمراقبة الداخلية والتدقيق الداخلي، يعتمد الآليات الحديثة لتدبير المخاطر وضبط العمليات بالإضافة إلى تحديد مؤشرات النجاح، لقياس وتتبع جودة أدائها، وذلك بهدف تحقيق فعالية ونجاعة أداء عمل المراكز.

وفيما يتعلق بتجويد الخدمات المقدمة للمستثمرين والمقاولات من طرف المراكز الجهوية للاستثمار، فقد عملت هذه الوزارة على:

- إعداد عرض جديد للخدمات الموجهة للمستثمرين والمقاولات، والذي يبرز مجالات تدخل المراكز والآجال والإجراءات المتعلقة بها، وكذا التدابير العملية اللازمة لتفعيلها، أخذا بعين الاعتبار التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بتبسيط المساطر والتحكم في الآجال لفائدة المستثمرين والمقاولات؛

الإطلاع بمهام طلائعية بما ينسجم مع أهداف الجهوية المتقدمة وتعزيز اللا تمرکز الإداري والحد من العراقيل التي تواجه المستثمرين، ولهذا الغرض تقوم هذه المراكز أساساً بما يلي:

1- تسهيل الاستثمار بتكريس دورها كشباك وحيد لمعالجة المندجة لملفات المشاريع الاستثمارية، وفق مقارنة شمولية وفي كافة مراحلها، ابتداء من إيداعها بالمراكز إلى غاية منح التراخيص المتعلقة بها وتتبع إنجازها؛

2- المواكبة الشاملة للمقاولات، خصوصاً الصغرى منها والمتوسطة وتلك التي تواجه صعوبات في أنشطتها، مع العمل عند الاقتضاء على القيام بمساعي التوفيق قصد تسوية الودية للخلافات الناشئة بين الإدارة والمستثمرين؛

3- المساهمة مع الفاعلين الجهويين المعنيين في التحفيز الاقتصادي للجهة وتقديم وتسويق عرض ترابي متكامل لجلب الاستثمار واقتراح التدابير الكفيلة لتطوير جاذبية الجهة وتثمين مؤهلاتها؛

4- وأخيراً توفير المعلومات الضرورية المتعلقة بالاستثمار للمستثمرين والمقاولات، بما في ذلك فرص الاستثمار على مستوى الجهة، في انسجام تام مع الإستراتيجيات الوطنية والقطاعية والمؤهلات الترابية.

رابعا، إحداث اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار، والتي ستحل محل كافة اللجان الجهوية والمحلية الحالية المتدخلة في تدبير الاستثمار، لتشكل الإطار الأوحد لاتخاذ القرارات المتعلقة بملفات الاستثمار وإبداء الرأي بخصوص طلبات الاستفادة من الامتيازات الممنوحة في إطار المنظومة التحفيزية للاستثمار.

وبهذا الخصوص يعهد إلى هذه اللجنة البت في طلبات الرخص والقرارات والإجراءات الإدارية اللازمة لإنجاز المشاريع الاستثمارية وكذا في طلبات الاستثناء في مجال التعمير، الذي حدد القانون شروط وكيفية معالجتها ومنح الرخص المتعلقة بها للمستثمرين، وبصفة عامة يمكن للجنة البت في جميع المجالات المتعلقة بالاستثمار.

وتتكون هذه اللجنة التي يرأسها والي الجهة من عمال العمالات والأقاليم ورؤساء المجالس الجماعية وممثلي السلطات الإقليمية والممثلين الجهويين للإدارات والمؤسسات العمومية المعنيين بالمشاريع الاستثمارية والمدير العام لمصالح الجهة، وتجتمع هذه اللجنة كلما اقتضت الضرورة لذلك وعلى الأقل مرة كل أسبوع للاستجابة بسرعة وفعالية لطلبات المستثمرين، وهذا الخصوص تتداول اللجنة بصفة قانونية بحضور نصف أعضائها على الأقل، وإذا لم يتوفر هذا النصاب خلال الاجتماع الأول يعقد اجتماع ثاني في ظرف أسبوع على الأكثر لتداول اللجنة، دون التقيد بهذا النصاب، ويتم اتخاذ القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين.

وتعتبر القرارات المتخذة على مستوى اللجنة ملزمة لكافة أعضائها وللإدارات التي ينتمون إليها، كما يمكن لوالي الجهة ممارسة سلطة الحلول عند امتناع أو رفض أحد أعضاء اللجنة منح التراخيص اللازمة للمشاريع

الجهوية للاستثمار.

شكرا السيد الوزير، والكلمة الآن للسيد وزير الصحة.

السيد أناس الدكالي وزير الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أساهم معكم في تفعيل هذا الورش الدستوري من خلال اجتماع الجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية.

ويشرفني في البداية أن أتقدم بالشكر إلى السيدات والسادة المستشارين المحترمين، خاصة أعضاء المجموعة الموضوعاتية على جودة التقرير والخلاصات والتوصيات التي جاء بها، وهذا يدل على اهتمامهم بقطاع اجتماعي وحيوي كقطاع الصحة. ويمثل هذا الاهتمام بالنسبة لنا محركا قويا لنكرس مزيدا من الجهد للعمل إلى جانبكم من أجل تحسين الخدمات الصحية وتطويرها ببلادنا، وذلك لأنها تأتي في صدارة أولويات المواطنين والمواطنات وانتظاراتهم كذلك، وهو الهدف الذي لن نتكمن من تحقيقه إلا بتضافر جهود كافة المتدخلين، وعلى رأسهم أتن وأتم السيدات والسادة المستشارين.

وتفاعلا مع أعضاء مجلسكم، وخاصة فيما يتعلق بالجزء المتعلق بتقييم السياسات العمومية المرتبطة بمنظومة الصحة الوارد في التقرير، لا بد من التذكير والتأكيد على أن التشخيص الذي خلص إليه اللجنة الموضوعاتية يتطابق بشكل كبير مع تشخيص مخطط الصحة 2025، والذي يتمثل بالخصوص في:

- نقص حاد في الموارد البشرية 1.5 من مهنيي الصحة لكل 1000 مواطن في حين أن الهدف الذي نصبو إليه هو 4.45 لكل 1000 مواطن، إضافة إلى إشكالية تحفيز الموارد البشرية؛

- ضعف الموارد المالية، خاصة فيما يتعلق بنقص الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع الصحي، كما أن الإنفاق المباشر للأسر مازال مرتفعا ويقدر بأزيد من 50% والهدف هو التخفيض منه إلى أقل من 25%؛

- استمرار النقص في الولوج إلى العلاجات؛

- ضعف نسبة الولوج إلى الطبيب العام؛

- كذلك حاجة العرض الصحي الحالي إلى تأهيل وحسن تدبير حتى يتم تجويد الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين؛

- تعزيز التنسيق والشراكة بين القطاعين العمومي والخصوصي.

حضرات السيدات والسادة،

بعد هذا التشخيص أعدت وزارة الصحة كما جاء بتفصيل في تقريركم مخطط جديد للنهوض بقطاع الصحة في أفق 2025، يستند على مبادئ

- إعداد النظام الداخلي للجنة الجهوية الموحدة للاستثمار والذي يحدد كفاءات اشتغالها والآجال المرتبطة بمعالجة ملفات الاستثمار المعروضة عليها؛

- إعطاء انطلاقة ورش إعداد نظام معلوماتي جديد لتزج الصفة المادية للمساطر المتعلقة بالاستثمار وتيسير الولوج من طرف المستثمرين والمقاولات لخدمات المراكز والتمكين من المعالجة المندمجة للملفات الاستثمار من طرف الإدارات المعنية.

وحقو تتمكن المراكز الجهوية للاستثمار، من الإطلاع بمهما بالشكل المطلوب، فقد نص قانون المالية لسنة 2019 على الرفع من الاعتمادات الممنوحة لهذه المراكز لتصل إلى غلاف مالي إجمالي يقدر ب 300 مليون درهم.

وهكذا فإن مقتضيات القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، وكذا التدابير المواكبة المتخذة من طرف هذه الوزارة، تنفيذها لهذا الإصلاح، بما في ذلك النصوص التطبيقية، قد استجابت بشكل شمولي لجميع التوصيات والاقتراحات التي جاء بها تقرير اللجنة الموضوعاتية لمجلسكم الموقر، حول المراكز الجهوية للاستثمار.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن مشروع إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار والذي تم إعداده وفق مقاربة تشاركية موسعة، يصب في اتجاه تكريس البعد الجهوي واللامركز الإداري في ما يخص تدبير وتشجيع الاستثمار، كما يهدف بالأساس إلى تدارك النواقص والإكراهات التي تم الوقوف عليها وإلى تحسين نجاعتها وتعزيز دورها في تحفيز الاستثمار ودعم مواكبة المقاولات وجعل هذه المراكز في هيكلتها الجديدة قوة اقتراحية وأداة فعالة إلى جانب الجهات لتحسين جاذبية المجال الترابي للجهة وتقوية التنافسية الاقتصادية للدفع بالاقتصاد الجهوي نحو النمو وخلق المزيد من الثروات وفرص الشغل، تماشيا مع التوجه الجديد القائم على الجهوية المتقدمة، وتحقيقا للرؤية الملكية السديدة التي كانت وراء إحداث المراكز الجهوية للاستثمار وإصلاحها.

وقفنا الله جميعا لما فيه خير وطننا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وأقر عينه بولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير المحبوب مولاي الحسن، وشد أزره بشقيقه صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد وبسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة، إنه سميع الدعاء ومحقق الرجاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى بركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم.

يقحق لنا أن نسجل باعتزاز أنه لأول مرة نسمع أن قطاعا حكوميا يعلن عن تجاوبه مع جميع توصيات اللجنة الموضوعاتية في الباب المتعلق بالمراكز

المشاريع الاستشفائية التي شملها مخطط عمل الوزارة الهادف إلى إحداث 9267 سرير يشمل جميع التراب الوطني بكيفية عادلة ومتوازنة.

وفي هذا الصدد تم تشغيل خلال السنوات الأخيرة 10 مؤسسات استشفائية وإحداث 950 سرير جديد، كما توجد 52 مؤسسة استشفائية بما يقرب 6000 سرير جديد في طور الإنجاز من أهمها:

- بناء مركز استشفائي جامعي بطنجة، 771 سرير؛
- بناء مركز استشفائي جامعي بالعيون؛
- بناء مركز استشفائي جامعي بأكادير؛
- بناء مركز استشفائي جهوي جديد بكميم؛
- إعادة بناء المستشفى الجهوي مولاي يوسف بالرباط؛
- بناء مركز استشفائي إقليمي بالحسيمة؛
- بناء مركز استشفائي إقليمي جديد بتارة وكذلك بالفقيه بنصالح وبالحسيات؛

- بناء مستشفى الاختصاصات بتطوان؛
- بناء مستشفى إقليمي بالقنيطرة؛
- بناء المركز الاستشفائي الإقليمي بالناظور؛
- مستشفى التخصصات بسلوان؛
- بناء مركز الاستشفائي الإقليمي بالدروش وإقليم تنغير؛
- بناء مستشفى للأمراض النفسية بالقنيطرة؛
- بناء مستشفى الأمراض النفسية بأكادير؛
- بناء المصلحة ديال الأمراض النفسية بالمستشفى الإقليمي كذلك بكل من إنزكان وكلميم والجديدة وخربيكة؛

- إضافة إلى مواصلة أشغال بناء 21 مستشفى للقرب بكل من الريصاني وفكيك وتالسنط وأحفير وبولمان وبوسكورة وإمزورن وجرف الملحة والقصر الكبير والقصر الصغير وأيت ورير وبنقريش وميضار وزايو وتامسنا وتيسة وسيدي يحيى وأرفود وإمنتانوت ولحاميد وسيدي يوسف بنعلي، ومراكش؛

- كذلك كما تشهد مجموعة من المراكز الاستشفائية انطلاق الدراسات لإحداث 1913 سرير جديد.

حضرات السيدات والسادة،

أما على مستوى إصلاح التغطية الصحية التي تعتبرها وزارة الصحة أولوية اجتماعية كما يتبين ذلك من خلال مخطط الصحة 2025، حيث تعمل على مواصلة توسيع التغطية الصحية لتشمل فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

وقيم الاستمرارية والقرب والمسؤولية والمحاسبة، والتكافل والتضامن والمساواة في الأداء والنجاعة والجودة في الخدمات، كما يستند على 3 دعائم:

- الدعامة الأولى تتمثل في التنظيم وتطوير عرض العلاجات، بهدف تحسين الولوج إلى الخدمات الصحية؛
- والدعامة الثانية تتمثل في تقوية البرامج الصحية الوطنية وبرامج محاربة الأمراض؛

- أما الدعامة الثالثة فتمثل تطوير حكمة القطاع وترشيد استخدام الموارد واستعمالها.

وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى أن التوصيات التي خلص إليها التقرير ديال الاقتراحات جد مهمة وبناءة، تتطابق أغلبها مع الإجراءات والتدابير المبرمجة والمرتبطة بالدعائم الثلاث لمخطط الصحة 2025.

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

اسمحوا لي أن أنتقل إلى تقديم بعض الملاحظات وتحيين بعض المعطيات التي وردت في تقريركم، وسأبدأ أولا بالموارد البشرية، لقد حصلت وزارة الصحة كما تعلمون على 4000 منصبا ماليا برسم 2018، وهو عدد مهم مقارنة مع السنوات الماضية التي تراوح خلالها عدد المناصب الممنوحة بين 1500 و2000 منصبا ماليا.

فيما يتعلق بالتكوين الأساسي وفي إطار نظام الإجازة MASTER دكتوراه تم ولوج 2580 طالب وطالبة بسلك الإجازة بالمعاهد العليا للمهن التمريضية وتفتيات الصحة وعددها 23 معهدا، وبلغت الطاقة الاستيعابية لهذه المعاهد 6450 طالبا وطالبة، مقسمة إلى 3 سنوات من التكوين، كما بلغ خريجوها 3288 خريجا.

وتجدر الإشارة بأنه في مجال ضبط التكوين المهني تم فتح معاهد التكوين المهني في الميدان الصحي، وعددها 8 شهدت ولوج 260 طالب وطالبة من بينهم 200 مساعد معالج من أجل توفير علاجات أساسية للمرضى ذات بعد إنساني وتكميلي لمسار العلاج.

ومن جانب آخر، من أجل استقطاب الأطباء المتخصصين للعمل بجهات التي تعاني من خصائص وفق شروط محفزة وبشراكة مع الجهات، تم إصدار المرسوم 2.12.507 بتاريخ 20 يناير 2015 والمتعلق بوضع الأطباء والأطباء الأسنان بالقطاع الخاص والتي تلجأ من خلاله وزارة الصحة عن طريق التعاقد مع أطباء عامين متخصصين أو أطباء أسنان من القطاع الخاص إلى مواصلة مهنتهم لفترة زمنية محددة بالمؤسسات الاستشفائية التي تحدد بلائحة بواسطة قرار للسيد وزير الصحة، إضافة إلى السعي إلى استثمار كفاءات الأطر الطبية والشبه طبية المحالة على التقاعد.

حضرات السيدات والسادة،

فيما يتعلق بتعزيز العرض الاستشفائي، فقد تم إنجاز مجموعة من

وتأهيل البحث البيو طبي والتجارب السريرية ووضع نظام معلوماتي وتعزيز التفيتش الصيدلي، إضافة إلى مجموعة من الإجراءات التي ستشجع الصناعة الوطنية للأدوية، الأدوية كذلك الجينية والأدوية البيولوجية، كما تمنا بذلك مؤخرًا بافتتاح أول وحدة لصناعة الأدوية البيولوجية المضادة لداء السرطان.

حضرات السيدات والسادة،

تعتبر البرامج والمخططات الصحية للوقاية ومحاربة الأمراض سواء السارية أو الغير السارية أو المرتبطة بالعوامل البيئية من الروافع الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن وزارة الصحة تعمل جادة من أجل التكفل بالأمراض المزمنة أو الغير السارية والتي ستؤثر سلبا على صحة المواطن وعلى مردوديته وعلى اقتصاد البلاد، مثل مرض السكري وأمراض القلب والشرابين وأمراض السرطان وأمراض الفم والأسنان، كما يجب التنويه بمبادرة الكرامة التي جاءت تتويجا للبرامج الاستعجالية الشاملة لتعزيز الرعاية بالمرضى النفسيين وحماية حقوقهم الإنسانية الأساسية وإعادة إدماجهم في محيطهم الاجتماعي والأسري. فيما يتعلق بتعزيز الوقاية ومكافحة الأمراض السارية، هناك البرنامج الوطني لمحاربة السيدا والإنجازات سنة 2017 همت تغطية 412000 شخص بواسطة خدمات الوقاية من بين الفئات الأكثر عرضة لخطر الإصابة بالفيروس، توسيع نطاق استشارة واختبار فيروس نقص المناعة ليصل 200000 امرأة حامل، زيادة تغطية النساء الحوامل بعلاج المضاد للفيروسات القهقرية (les antirétroviraux) بنسبة 65% للوقاية من انتقال هذا الفيروس من الأم إلى الطفل، إجراء 80000 اختبار فيروس نقص المناعة البشري، تغطية 12300 مرض فيروس نقص المناعة بمضادات الفيروسات القهقرية وقع المحولة الفيروسية ل 80% من المصابين بهذا الفيروس.

فيما يتعلق بمحاربة داء السل، تم كشف وتشخيص خلال 2017-2018 حوالي 31419 مريضا مصابا بالسل بجميع أشكاله، كشف وتشخيص 217 مريض مصاب بمرض السل المقاوم للأدوية، توفير الرعاية المجانية ومتابعة 31542 حالة جديدة، استفادة 270000 شخص بالفحص السريري والإشعاعي في إطار الحملة الوطنية مع اكتشاف 1303 حالة من السل بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من خطر كبير.

اختبار فيروس نقص المناعة البشرية عند 47% من مرضى السل وتمديد الرعاية الصحية عن طريق تجهيز 8 مراكز بأجهزة للتصوير بالأشعة الرقمية واقتناء وحدات أشعة متنقلة.

فيما يتعلق بالتهاب السحايا، تم معالجة مجانية ل 1617 حالة من حالات التهاب السحايا واقتناء 120 ألف جرعة من اللقاح رباعي التكافؤ.

أما فيما يتعلق بالبرنامج الوطني لمحاربة التهابات الكبد الفيروسيّة (Hépatites C et B) وكذلك تطوير البروتوكول الخاص بالمسح الوطني للانتشار المصلي لالتهابات الكبد الفيروسيّة، تدريب 17 فرقة من المحققين

وفي هذا الإطار شرعت بعض القطاعات الحكومية في التشاور مع الفئات السوسيو مهنية بغية إكمال النصوص التطبيقية، وذلك في أفق إصدار أولى بطاقة الاستفادة من هاذ التغطية قبل متم 2019، ومع الانطلاق الفعلي لتغطية الصحية لتشمل العمال المستقلين الغير أجراء من المتوقع أن تصل نسبة الساكنة التي تتوفر على تغطية صحية أكثر من 90% في أفق 2021.

وبخصوص التغطية الصحية لفائدة الطلبة فقد تم إصدار مرسوم تحت رقم 2.18.513 يتعلق بمعالجة الإشكاليات القانونية والمسطرية والتقنية التي أظهرتها أو أظهرها تطبيق بعد مواد المرسوم القديم والتي من انعكاساتها ضعف إقبال الطلب على الانخراط في نظام التأمين الإجباري، حيث وصلنا الآن لأكثر من 77000 منخرط وسيتراد العدد من المؤكد في السنوات المقبلة.

وفي إطار إصلاح حكامه منظومة الحماية الاجتماعية بالمغرب وإرساء قواعد لقيادتها وحكامتها، تم إحداث 4 لجن موضوعاتية من بينها لجنة مقارنة الاستهداف وكذلك لجنة موضوعاتية للتغطية الصحية برئاسة وزارة الصحة. وفيما يتعلق بالشق المرتبط بالسياسة الدوائية، فمن الواجب الإشارة إلى أن الوزارة انخرطت فيها منذ البداية، حيث أنها جعلت الأدوية في صلب اهتمامها، وفي هذا السياق وجب التذكير أن الوزارة تعمل جاهدا من خلال مخطط عملها على توسيع لألحة الأدوية المعوض عنها، بحيث انتقلنا من 1000 دواء سنة 2006 إلى 4200 دواء حاليا، فيما يمثل أكثر من 60% من الأدوية المرخص لها في السوق الوطني، دون إغفال كذلك عمل الوزارة على تسهيل ولوج المؤمنين للأدوية، وذلك عن طريق توسيع لألحة الأدوية المقبولة تحملها من طرف الصيدليات في إطار الثالث المؤدي (le tiers payant) وذلك عبر تجديد الاتفاقية المبرمة بين ممثلي الصيدالة والهيئات المدبرة لنظام التغطية الصحية.

استفاد مؤمني نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض من الإعفاء من تسبيق المصاريف المتعلقة باقتناء بعض مشتقات الدم الباهظة الثمن والموصوفة في إطار العلاجات المنتقلة، وذلك عبر اتفاقية وطنية وقعت في أكتوبر 2018 بإشراف الوكالة الوطنية للتأمين الصحي والهيئات المدبرة لنظام التأمين الإجباري عن المرض والمركز الوطني لتحاقن الدم.

هذا وبالنظر لواقع المتصاعد للأدوية على التوازنات المالية للصناديق، فقد تم إحداث لجنة خاصة بتعزيز مكانة الدواء الجينيس، مكونة من ممثلين عن وزارة الصحة، وزارة الاقتصاد والمالية والهيئات المدبرة والهيئات الوطنية للأطباء والصيدالة وأطباء الأسنان، بحيث أبط بها إعداد برنامج عمل وطني يحدد التدابير والإجراءات الضرورية لتعزيز مكانة الدواء الجينيس.

وتسعى الوزارة كذلك من خلال مخططها، فيما يتعلق بالأدوية، لتحسين الولوج إليها كذلك بتحسين الترسانة القانونية وتنفيذ السياسة الدوائية

مجموعة من البرامج والإجراءات في مجالات كالصحة العقلية ومكافحة الإدمان والبرامج الوطنية للوقاية والسيطرة على أمراض القلبية الوعائية بالإضافة إلى البرنامج الوطني لصحة الفم والأسنان وكذا تعزيز التحسيس والوقاية والاتصال في مجال صحة الفم والأسنان.

وفيما يتعلق بتعزيز الصحة المتنقلة تم تنظيم أزيد من 282 قافلة طبية، تم على إثرها تقديم ما مجموعه 295 ألف فحسا طبيا و10438 استشارة طبية عامة 5720 استشارة طبية متخصصة و421 تدخلا جراحيا و4000 تحليلا بيولوجيا و3000 تصويرا إشعاعيا.

كم استهدفت عملية رعاية 28 إقليم، 7 جهات التي تأتي في فترة البرد، تم إنجاز من خلالها 4248 زيارة ميدانية لولايات طبية وتنظيم 163 قافلة طبية متخصصة، كما تم إطلاق خدمات الاستشارة الطبية عن بعد (la télémédecine) لفائدة المناطق القروية، بدأنا بـ 6 مراكز في زاوية أحصنا وأبفكو وإملشيل، ستذهب المرحلة الثانية إلى 30 موقع إن شاء الله مع بداية 2019، وسنصل قبل نهاية سنة إلى تعميم تقنية التطبيب عن بعد ليشمل نحو 160 جماعة قروية تم تحديدها كمنطق تحظى بالأولوية.

ومن جانب آخر، وفي إطار استكمال التدابير المتخذة لتحسين التكفل المستعجلات الطبية قبل الاستشفائية والاستشفائية، عملت الوزارة على وضع مخطط تسريع تأهيل المستعجلات الطبية 2019-2021، ويرتكز على 4 محاور:

- الاستمرار في تطوير مصالح المساعدة الطبية المستعجلة SAMU والمصالح المتنقلة المستعجلة في الإنعاش الطبي SMUR؛

- تأهيل مصالح المستعجلات الطبية الاستشفائية؛

- تطوير مسالك المستعجلات المتخصصة وتعزيز وتحفيز الموارد البشرية العاملة في مجال المستعجلات الطبية.

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

أطلقت وزارة الصحة مجموعة من الاستراتيجيات والخطة لتسريع خفض وفيات الأمهات وحديثي الولادة، وحقق بذلك خلالها المغرب إنجازات هامة، تتمثل في تحسين مؤشر وفيات الأمهات حسب المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة سنة 2018، حيث انخفض من 112 وفاة للأمهات لكل 100000 ولادة حية سنة 2010 إلى 72 حالة وفاة أي بنسبة 38%، كما سجلت أيضا نسبة وفيات المواليد الجدد انخفاضا مهما حيث انخفضت من 21.7 سنة 2010 إلى 13.56 سنة 2018 لكل 1000 ولادة حية، ويقدر هذا الانخفاض بـ 35%.

كما عرف مؤشر مراقبة الحمل ارتفاعا ملحوظا حيث انتقل من 77% إلى 88% في ظرف 7 سنوات وارتفاع نسبة الولادة بالمصالح الصحية من 73% إلى 86% خلال 7 سنوات، وذلك من خلال مجموعة من الإنجازات ك:

الميدانيين و70 مساعد للمختبرات الذين سيشاركون في تنفيذ المسح، والآن راه احنا في الأسبوع الثاني من هاذ المسح باش يمكن نطلقو في إستراتيجية وطنية لمحاربة التهاب الكبد.

جمع البيانات كذلك للتنفيذ من قبل الفرق وسيتم تطوير دليل للتكفل بالتهاب الكبد الفيروسي وإطلاق البرنامج الوطني إن شاء الله الذي سيم كل الفئات المعنية بذلك.

البرنامج الوطني لمحاربة الليشمانيات، التكفل بـ 8400 حالة من داء الليشمانيات مختلفة عبر تزويد مراكز الرعاية الصحية بالعلاج الضروري (glucantime) واليود، كذلك المرهم ديال الجلد المضاد الحيوي، تقييم برنامج محاربة داء الليشمانيات الوطني، تنفيذ خطة عمل ديال التدبير المندمج لمحاربة النواقل بمنطقة درعة-تافيلالت مع توفير 1.400.000 درهم لوزارة الداخلية لإقليم الراشيدية في انتظار دعم الأقاليم الأخرى في هذه المنطقة.

البرنامج الوطني للوقاية ومحاربة داء (السل)، تشتغل وزارة الصحة على المراقبة والتكفل بالمرضى المصابين بالسرطان في جميع أنحاء المملكة، بتوفير وتقريب وتسهيل ولوج المرضى للمؤسسات التشخيصية والعلاجية.

فيما يتعلق بإستراتيجية الكشف المبكر، تم بناء وتجهيز 39 مركز مرجعي للكشف المبكر عن سرطان الثدي وعنق الرحم إلى غاية نهاية 2018 وخلق 11 وحدة متنقلة للكشف المبكر.

فيما يتعلق بإستراتيجيات اللامركزية التكفل تشخيصا وعلاجيا، 10 مراكز جهوية لعلاج السرطان ومراكز كذلك للقرب لعلاج السرطان بكل من الناظور ووجدة وقطين ولعلاج سرطانات المبيض والرحم بالمراكز الاستشفائية بالرباط والدار البيضاء ومصحاتين لأمراض الدم وعلم الأورام في مجال طب الأطفال بكل من الرباط والدار البيضاء وكذلك بالمراكز الاستشفائية الجامعية بفاس، مراكش ووجدة ومصحاتين للعلاج الكيميائي للقرب.

ولضمان التكفل بهاته الفئة من المرضى في إطار نظام المساعدة الطبية "راميد" داخل المراكز الخاصة بعلاج السرطان بنسبة 100% تخصص الوزارة مبلغا ماليا يفوق 100 مليون درهم سنويا لشراء الأدوية، ولقد تم التكفل بما يناهز 250 ألف حالة سرطان بكل أشكاله خلال سنة 2018.

فيما يتعلق بإستراتيجية الرعاية الملقطة داخل المراكز الاستشفائية ومؤسسات العلاجات الأولية وداخل المنازل لتحسين نوعية حياة المرضى وأسره، كما تم الاهتمام كذلك بالتكوين والتكوين المستمر الذي هم 480 طبيب و5000 من مهنيي الصحة.

حضرات السيدات والسادة،

فيما يتعلق بالبرنامج الوطني للوقاية ومكافحة داء السكري تم الكشف عن داء السكري عند 500 ألف شخص ووضع نظام المعلومات المتكامل لداء السكري وارتفاع ضغط الدم وكذلك تدريب مهنيي الصحة.

فيما يتعلق بالأمراض غير السارية وتعزيز التدخل من أجل محاربتها عبر

وتيرة إنجاز واستكمال المشاريع الاستثمارية، وتوفير التجهيزات المناسبة، خاصة بالنسبة للمشاريع المدرجة ضمن اتفاقية شراكة الموقعة في حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وتلك المستفيدة من التمويل أو الدعم الخارجي.

كما ستمكن أيضا من إنجاز المشاريع المدرجة في برنامج تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات الصحية في إطار مواكبة تعميم نظام المساعدة الطبية وتلك المدرجة في برنامج تقليص الفوارق الجالية والاجتماعية بالعالم القروي.

وبخصوص الخريطة الصحية، ومن أجل ضمان عرض صحي عادل يواكب حاجيات ومتطلبات المواطنين بمختلف مدن وأقاليم المملكة، فقد قامت كل المديرات الجهوية للصحة بإعداد مخططاتها الجهوية لعرض العلاجات بشكل تشاركي، الشيء الذي مكن من توفير قاعدة بيانات للمشاريع حول العرض الصحي بكل جهة. ولقد تمت المصادقة على 6 مخططات جهوية لعرض العلاجات و6 إن شاء الله في طور المصادقة.

على مستوى تعزيز الشراكة والتعاون، وضعت المملكة - كما تعلمون - اليوم علاقات التعاون والشراكة المتطورة في صلب الرهانات الدولية الكبرى، وذلك من خلال اعتماد سياسة خارجية تتسم بأهميتها وإعادة تأهيلها في ظل التحولات المتسارعة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وفيما يتعلق بالسياسة الإفريقية، ومنذ انضمام المغرب للإتحاد الإفريقي، شاركت وزارة الصحة في الأنشطة الصحية لهيئة المنظمة، ولاسيما من خلال المشاركة في الأنشطة المتعلقة بالمركز الإفريقي للمراقبة والوقاية من الأمراض، بالإضافة إلى تلك المتعلقة بإنشاء الوكالة الإفريقية للأدوية.

ومن جهة، وفي إطار تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي للقطاع الصحي، فقد تم إصدار القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي الخاص بفئة المهنيين وبالعمال المستقلين والأشخاص الغير الأجراء، كما تم إصدار خمسة مراسيم و27 قرار وزاريا خلال سنة 2018، منها المرسوم الخاص بالتنظييم عن بعد (la télémédecine) ومجموعة أخرى من المراسيم تم القانون 17.04 بمثابة مدونة الصيدلة.

كما أن وزارة الصحة تولي أهمية خاصة لتتبع تنفيذ إستراتيجيتها القطاعية عبر تعزيز آليات الرقابة والتتبع.

وفي هذا الصدد وانطلاقا من الأهداف الإستراتيجية والآليات التي تضمنها مخطط الصحة 2025، في المحور المتعلق بتحسين الحكامة، نذكر بأن سنة 2018 عرفت قفزة نوعية في ما يخص تطوير التنظيم الهيكلي للمفتشية العامة لتيسير انخراطها في مسلسل الجهوية الموسعة، وكذا تدعيم قدرات أطر التفتيش في مجال المراقبة وأيضا في مجال الافتتاح. وفي هذا الصدد نشير إلى أنه تم خلال 2018:

- إنجاز 81 مهمة تفتيش، همت مختلف الهياكل الإدارية من إدارات

- مجانية العلاجات الخاصة بالولادة وحديثي الولادة وتحسين ظروف استقبال النساء الحوامل وتحسين متابعة الحمل والولادة وأنسنة مصالح الولادة وتنظيم 4 زيارات ما قبل الولادة و3 زيارات ما بعد الولادة؛

- توفير معدات التوليد بدور الولادة وسيارات الإسعاف والإيكوغرافيا؛

- توفير مستلزمات الولادة القيصرية؛

- توفير الأدوية الحيوية؛

- ووضع مخطط للتكوين المستمر لفائدة مهنيي الصحة، مع إعطاء انطلاق ونشر الاستراتيجية الوطنية للحد من وفيات ومرضاة الأمهات والمواليد الجدد الممكن تفاديا 2017-2021، مع تنفيذ نظام المراقبة وفيات الأمهات عند الولادة وإشراك الجمعيات العلمية والمجتمع المدني في تعزيز صحة الأم وتوسيع مفهوم دار الأمومة وتعزيز التربية الولاوية وإجراء مسح وطني لتقييم جودة الخدمات والعلاجات الصحية المقدمة للأم والمولود في المستشفيات الجهوية الإثني عشر مع مواكبة الجهات لإعداد مخططات الاستجابة لتحسين جودة الخدمات والعلاجات المقدمة للأم والمولود على مستوى المستشفيات الجهوية، وذلك بإشراك جميع الفاعلين في مجال صحة الأم والمولود وبعتماد مقاربة شاملة وبين قطاعية، وكرحلة أولى سيتم تعميمه على باقي المستويات الاستشفائية إن شاء الله الإقليمية؛

ثم كذلك فيما يخص رعاية المواليد الجدد خاصة ما نسميه بالخدج، تم إنشاء وحدات جهوية للعناية المركزة للأطفال حديثي الولادة وضمان توفير المعدات المطلوبة، مما سيقص من الاكتظاظ على مستوى المراكز الجامعية؛

تكوين أطباء الأطفال وتوفير نظام حراسة للتكفل بحديثي الولادة في الوحدات الجهوية وإخضاع كل المواليد لفحص طبي بعد الولادة وقبل مغادرتهم لبنات الولادة.

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

وفيما يخص تحسين حكمة المنظومة الصحية، تمكنت وزارة الصحة وفي إطار تفعيل مخطط الصحة 2025 من تفعيل مجموعة من الإجراءات ساهمت في تحسين بعض المؤشرات والأرقام الواردة في تقريركم، وأخص بالذكر مؤشرات تنفيذ الميزانية التي شهدت تحسنا كبيرا برسم سنة 2018، حيث وصلت نسبة أداء النفقات الملتزم بها الخاصة بفصل المعدات والنفقات المختلفة حوالي 99%.

أما في ما يخص نسبة الأداء بما فيها الاعتمادات المرحلة الخاصة بفصل الاستثمار، فقد وصلت إلى 75%، وهذا رقم قياسي بنسبة لوزارة الصحة وربما نضاهي مجموعة من القطاعات في هاته المسألة.

كما شهدت ميزانية وزارة الصحة برسم سنة 2019، 16 مليار و331 مليون بزيادة قدرها 10.42% مقارنة مع سنة 2018، ستمكن من تسريع

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سمحو ليا غنتكلم شي شوية بشوية، الوضع ديالي الصحي ما تيسمحش ليا نفوت، لأنتي في الأول، غير إلى اسمحتو الوضع ديالي الصحي ما تيسمحش ليا نفوت، ولكن غادي نهبط عند ميكرو باش نتسمع شي شوية.

يعني في الأول...

السيد الرئيس:

السيد الوزير،

تطلبو من السيد الوزير اللي خلى التليفون ديالو مشعول يطفي علينا بورطابل، قليل من الاحترام لهاذا المجلس، تفضل السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتكوين المهني:

أولا أريد أن أتقدم طبعاً بدوري بالشكر لمجموعة العمل الموضوعاتية بكل مكوناتها على الجهود المبذولة لتقييم جانب من السياسات العمومية، كما أود أن أكون بروح الشراكة البناءة والمواكبة المنتظمة من لدن مجلسكم الموقر لقضايا الشباب وخاصة التربية والتكوين.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أنا فخور وسعيد اليوم لأني غنقدم قدامكم حصيلة مرحلية لقطاعات التربية والتكوين المهني والتعليم العالي، وذلك تفاعلاً مع خلاصات مجموعة العمل الموضوعاتية ومدخلات مختلف الفرق.

طبعاً تماشياً مع أهداف الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015-2030، قبل ما نكمل، السيد وزير الصحة كان تيتكلم قبالية وأنا قبل ما نبدا العرض ديالي بغيت غير نعطي واحد الإشارة مهمة لأنه تكلم على النقص من نسبة الوفيات لدى النساء الحوامل، فكل سنة زيادة في التربية فهي تنتقص ب 20% من نسبة الوفيات النساء الحوامل كذلك فالترية والتكوين طبعاً لها دورها في كل شيء، سواء في الصحة الجسدية أو لا حتى الصحة النفسية والروحية لأي مواطن.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

يسعدني أن أتقاسم معكم بعض المعطيات، فقد تم إحداث 399 مؤسسة تعليمية إضافية، 39 مدرسة جاعاتية و149 داخلية، كما تمت برمجة هذه السنة 137 مؤسسة جديدة، 35 داخلية سنة 2019، وتم توظيف 70000 مدرس بين سنتي 2016-2018، وذلك مواكبة للعرض المدرسي الموسع، كما تم إيلاء أهمية قصوى للدعم الاجتماعي، وذلك تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية، فببادرة مليون محفظة عرفت استفادة 4.365.558 مستفيد بزيادة 16% بالمقارنة مع الموسم الدراسي 2014-2015، كما تم الرفع ب 20% من عدد المستفيدين من الداخليات بالمقارنة مع نفس الفترة،

مركزية، جمهورية، إقليمية ومؤسسات صحية بالإضافة إلى 16 مؤسسة صحية خاصة؛

- تتبع تنزيل التوصيات الصادرة عن هيئات الرقابة المتنوعة التي خضعت لها مصالح المؤسسات الصحية كالمجلس الأعلى للحسابات والمفتشية العامة للمالية وكذا التفتيش الداخلي للوزارة؛

- تنفيذ وتبعية وتنزيل البرامج التي انخرطت فيها وزارة الصحة في إطار تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؛

- تدعيم التنسيق والتعاون مع مؤسسات الحكامة والهيئة المركزية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومؤسسة الوسيط؛

- تعزيز دور التفتيش والرقابة باستكمال إحداث مفتشيات جمهورية للصحة بكافة جهات المملكة، حيث تم تعيين 12 منسقا جهويا للتفتيش؛

- وأخيراً، تدعم قدرات هيئات التفتيش، عملنا على قيام تنظيم دورتين تكوينيتين في مجال التفتيش وكذا في مجال الافتتاح لفائدة أعضاء التفتيش، إضافة إلى تخصيص مجموعة من المناصب المالية للمفتشين على مستوى وزارة الصحة بالمفتشية العامة وكذلك على مستوى المفتشية ديال مديرية الصيدلية والأدوية.

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

في الأخير لا بد من التعبير عن كل التقدير للتعينة الجماعية والعمل الدؤوب المهني الصحة لإنجاح مشاريع الإصلاح المفتوحة بالقطاع، مع تقديم الشكر كذلك لكافة الشركاء من منتخبيين ومجتمع مدني وقطاع خاص ومنظمات دولية.

كما لا بد من التنويه بالمواكبة المستمرة للسيدات والسادة المستشارين المحترمين، ودعمهم المطرد لعمل وزارة الصحة ومساهماتهم القيمة في تعزيز صرح الإصلاحات الهامة التي يشهدها القطاع الصحي ببلادنا، مما يساهم في تحسين أداء الوزارة والرفي بأدوارها الاجتماعية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكراً السيد الوزير.

الكلمة الآن للسيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي.

السيد محمد الفراس كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتكوين المهني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

ألف تلميذة وتلميذ دارو الدروس ديال اللغة الأمازيغية، مع تعزيز تعليم اللغات الأجنبية عبر تدريس اللغة الفرنسية منذ السنة الأولى وتبني المقاربة العملية أي (l'approche actionnelle) في تدريس وتعليم اللغة الفرنسية، مع الرفع من القدرات اللغوية للمدرسين، خاصة في المواد العلمية، حيث يتكونو 1000 أستاذ كل سنة وفتح المسالك الدولية على مستوى 1363 ثانوية إعدادية و892 ثانوية تأهيلية، مع الشروع في إصلاح أنظمة التكوين والإشهاد.

كما تقوم الوزارة بإصلاح شامل لنظام التوجيه المدرسي من خلال العناصر الأولى لإطار مرجعي لخدمة التوجيه المدرسي وإعداد النسخة الأولى للبوابة الوطنية للتوجيه المدرسي والمهني، بالتنسيق مع قطاعات الوزارة الثلاثة، وإعداد عدة .. تربوية دائمة للمشروع الشخصي لتعلم التعليم الابتدائي، وإعادة هيكلة البنيات الجهوية والإقليمية المكلفة بالتوجيه المدرسي وإقرار مسطرة جديدة للتوجيه المهني تستهدف جميع المسارات المهنية بالتعليم الثانوي بسلكه، وضع الخطوط العريضة لمسطرة خاصة بالتوجيه النشط لما بعد البكالوريا والصيغة الأولى للمسطرة الإلكترونية المصاحبة، والشروع في رقمنة مسطرة التوجيه المدرسي والمهني عبر منظومة "مسار"، وإعداد .. لقياس الجانبية الشخصية والدراسات لتلاميذ المستوى الثالث من التعليم الثانوي، فضلا عن اكتشاف المهن على مستوى السلك الابتدائي.

ولترسيخ مجتمع المواطنة والديمقراطية والمساواة، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات، أهمها إحداث 12 مركز جهوي و82 مركز إقليمي من أجل مناهضة العنف بالوسط المدرسي وتفعيل مشروع تعزيز دعم التسامح والمواطنة والوقاية من السلوكات المشينة بتعاون مع الرابطة المحمدية للعلماء، والعمل على تقوية الاندماج السوسيو ثقافي للتلاميذ بالمؤسسات.

ولرفع من الجودة في التربية والتكوين فقد تم إخراج هندسة جديدة للتكوين الأساتذة المدرسين، تتضمن 800 مسلكا على مستوى الجامعات، يتعلمو فيها الأساتذة لمدة 3 سنوات ومن بعد ذلك كيمشيو يستافدو من التكوين المستمر في مهن التربية والتكوين.

وتتمينا للموارد البشرية، قامت الوزارة بتجديد المهن التدبير من خلال إحداث مسلك لتكوين أطر الإدارة التربوية وإطار خاص بمتصرف تربوي وإعداد مساقات للتكوين عن بعد لأطر الإدارة التربوية.

وتفعيلا للانخراط في اقتصاد ومجتمع المعرفة كما جاء على لسانكم في المداخلات، فتجهيز 87% من المؤسسات التعليمية بالتجهيزات المتعددة الوسائط وتغطية 85% من المؤسسات التعليمية بالإنترنت واستفادة ما يناهز 1.640.000 تلميذ من دروس خاصة في أسس البرمجة المعلوماتية وصياغة إستراتيجية وطنية للتواصل والتعبئة حول المدرسة المغربية، وإعداد وتنزيل مخططات تواصلية لمواكبة تنزيل مشاريع الرؤية الإستراتيجية.

وكما جاء دائما على لسانكم ومن أجل الخروج من دوامة إصلاح

وبلغ عدد المستفيدين 240209 مستفيد من النقل المدرسي، أي بزيادة 279% بالمقارنة مع نفس الفترة، كما عرفت الرفع من القيمة اليومية للمتحخصصة للداخليات والمطاعم بنسبة 63% بالمقارنة مع السنة الفارطة.

فكما تعلمون، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، فتحسين آليات استهداف برنامج تيسير للدعم المالي للأسر من خلال اعتماد معيار بطاقة الريميد، الشيء الذي جعل الآن أنه يستفدو 1.200.000 تلميذة وتلميذ أي بنسبة 183% ديال الزيادة بالمقارنة مع 2015-2016.

هذه البرامج هذه كلها كانت عندها نتائج في الحين، بحيث أنها نقصت نسبة الانقطاع في الدراسة في الابتدائي إلى 0.6% كما نقصت في الإعدادي إلى 10.7% وإلى 9.1% في الثانوي التأهيلي في نفس الفترة.

هذا وأولت الوزارة اهتماما كبيرا للتعليم الأولي بصفته الضامن لتكافؤ الفرص، احنا كنعرفو بأن الأطفال فاش كيدخلو للتعليم الأولي تيكون عندهم فرص كبيرة أنهم يستمرو وما يكونش واحد الانقطاع عن الدراسة، لهذا ف 50000 طفل إضافي 2283 قسم جديد كانو هذه السنة وترجمت 5826 حجرة دراسية خلال سنة 2019 لتمكين 120000 طفل إضافي من الالتحاق بالتعليم.

طبعاً كنعرفو بأن المساواة ستتحقق كذلك بالتمييز الإيجابي للعالم القروي وللأوساط الشبه حضرية والمناطق ذات الخصاص، علما أن نصف المؤسسات التعليمية هي في العالم القروي، و60% من مجموع الداخلات تتواجد كذلك بالوسط القروي، هذا العام عرف إنشاء 25 مؤسسة داخلية جديدة 23 منها بالعالم القروي، و63% من المستفيدات من عملية مليون محفظة و80% من المستفيدات من برنامج تيسير هم من العالم القروي.

أما فيما يتعلق بتأمين الحق في ولوج التربية والتكوين للأشخاص في وضعية إعاقة، فقد تم العمل على وضع إطار تنظيمي وبنوي لتيسير الإدماج المدرسي التدريجي للأطفال ذوي الإعاقات الخفيفة والمتوسطة وإصدار هندسة منهجية بيداغوجية خاصة بتمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، ويتم العمل على تكييف البرامج والمناهج الدراسية وبرامج تكوين الأطر التربوية وتكييف الامتحانات لا سيما الإشهادية منها مع خصوصية هذه الفئات بجميع الأسلاك، عدد الأقسام المدججة هذا العام هو 700 قسم تحتضن 8000 طفل منها 37% ديال الفتيات، وتجاوز العدد 80000 في وضعية إعاقة في الأقسام العادية.

طبعاً المرحلة الأولى تنبثق المرحلة ديال تعميم وتوفير البنيات التحتية ولكن المرحلة الثانية وهي الأهم، واللي احنا مقبلين عليها، وهي تحقيق الجودة المطلوبة، لهذا فشرعنا في إصلاح البرامج والطرائق البيداغوجية من خلال بلورة مناهج منقح للتعليم الابتدائي في أفق 2021 تم إصدار 23 كتاب مدرسي جديد و23 دليل بيداغوجي خلال هذه السنة.

وفيما يخص الهندسة اللغوية، تم اعتماد قراءة المقطعية والقراءة المبكرة في تعلم اللغة العربية وتعزيز تعلم اللغة الأمازيغية، حيث هاذ العام هذا 600

والشروع في إنجاز العمليات المرتبطة بإحداث المعهد الوطني لتكوين المكونين والأوصياء والبحث في هندسة التكوين وتحسين جهاز تقييم المردودية لخريجي نظام التكوين المهني، حيث بلغت نسبة الإدماج 62.9% في 9 أشهر الأولى من بعد التخرج و83.4% في 3 سنوات التي تلي التخرج.

كما يتم العمل على تحقيق انسجام وتكامل بين التعليم العام والتكوين المهني، عبر تنمية جهاز الإعلام والتوجيه من خلال إعداد دعائم إعلامية وإخبارية حول عروض التكوين المهني، وقد تم الشروع في خلق بوابة وطنية تشمل عروض التكوين المهني في الترتيب الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي، إضافة إلى خلق 3 مراكز للتوجيه الوظيفي بكل من الدار البيضاء وطنجة ومراكش، ودعم مسار استكشاف المهن بالمؤسسات التعليمية عبر إعطاء الانطلاقة الرسمية للبوابة الوطنية لاستكشاف المهن وإحداث مسار مهني جديد بالتعليم الثانوي الإعدادي وإرساء مسلك البكالوريا المهنية في 3 سنوات وإرساء الممرات مع التعليم العالي لفتح المجال أمام خريجي التكوين المهني لاستكمال دراستهم.

وفي إطار الجهود المبذولة للإصلاح، وكما تعلمون، فقد صادقتم على القانون 60.17 يخص التكوين المستمر، والذي سيفتح الباب أمام شرائح عريضة من الأجراء وغير الأجراء من الاستفادة من برامج التكوين، وقد تم نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية بتاريخ 29 أكتوبر 2018، ونحن الآن نعمل على التنزيل النصوص التطبيقية.

وتفعيلا للشراكة بين القطاعين الخاص والعام عملت الوزارة على إحداث مجموعة من المعاهد المتخصصة تسمى (les IGD) وهي (les instituts à gestion déléguée) والتي تنشؤونهم بشراكة مع القطاعات المعنية وتنعطيوها للقطاع الخاص هو يديرها في إطار واحد الهيئات مشتركة، التي فيها الدولة وفيها هذا القطاع الخاص المعني.

ولتحقيق إشعاع المملكة المغربية على المستوى الإفريقي وبالنظر للمجهودات التي تقوم بها المملكة تحت الرعاية السامية لجلالة الملك، فقد نظمت الوزارة يومي 21 و22 دجنبر الماضي الملتقى الإفريقي الأول للتكوين المهني بمدينة الداخلة، شاركت فيه 21 دولة إفريقية، كلها كانت ممثلة على مستوى عالي من وزراء وكبار المسؤولين بالتكوين المهني.

كما عقد خلال هذا اللقاء اجتماع الرابطة الإفريقية لتنمية التكوين المهني، مما أتاح الفرصة لـ 6 دول للالتحاق بهاته الرابطة وهي غانا وكينيا والكونغو وجنوب السودان ومدغشقر وإفريقيا الوسطى، كما وقعت الوكالة المغربية للتعاون الدولي (l'AMCI) ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل على 6 اتفاقيات مع بلدان إفريقية، وخرج هذا الملتقى بنداء الداخلة التي اعتمد الملتقى الإفريقي كفضاء للتفكير والتعاون ودعا الدول الإفريقية لإنشاء إطار إفريقي للإشهاد لتسهيل حركية الخريجين وتطوير منصات رقمية للتبادل والمشاركة بشأن موضوع المهاجرين وتعزيز التوأمة بين المراكز وإنشاء إطار

الإصلاح كما قال جلالة الملك، فإننا ولاستدامة الإصلاح، فقد تم إعداد مشروع القانون 51.17 الذي هو الآن في مجلس النواب والذي سوف يعرض على مجلسكم الموقر قريبا إن شاء الله.

كما عملت الوزارة على تحسين حكامه المنظومة من خلال مواصلة تعزيز اللاتمرکز واللاتركيز عبر تفويض الاختصاصات للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين واعتماد النظام الأساسي لأطرها وتبني خيار التوظيف الجهوي مع وضع برنامج متكامل للتكوين وتعزيز آليات التقييم والمراقبة والاقتصاص الداخلي وتعزيز منظومة الإعلام الميزانياتي والمحاسباتي وتطوير المنظومة المعلوماتية وإرساء منظومات معلوماتية لتدبير الموارد البشرية وإرساء خدمات إلكترونية جديدة ك"منحتي" و"إنصات" وخدمة المأدرس وخدمة والي التلميذ، كان هذا فيما يخص قطاع التربية الوطنية.

أما فيما يخص قطاع التكوين المهني، فقد بلغ عدد المؤسسات 1961 مؤسسة وتم إحداث 9 مؤسسات، منها 6 مؤسسات تمت إحداثها من طرف مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل و3 مؤسسة تم إحداثها من طرف وزارة الفلاحة ووزارة الصناعة التقليدية والبيئة والنجاعة الطاقية، يبلغ عدد المتكونين أكثر من 777.000 متدربة ومنتدرب في التكوين الأساسي و244962 في التكوين التأهيلي والمتخرجين فاق العدد دياهم 174000 متخرج.

والوزارة تعمل على عرض ربط التكوين المهني مع الحاجيات الاقتصادية لسوق الشغل، وذلك عن طريق واحد المجموعة ديال الدراسات، تسميها "الدراسات القطاعية" تعتمد على بحوث ميدانية من أجل تشخيص الوضعية الاقتصادية للقطاع المعني وتقدير الحاجيات الكمية في مجال التكوين.

وفي هذا الصدد قمنا بواحد 5 الدراسات في قطاعات البناء، الأشغال العمومية، اللوجيستيك والصناعة الغذائية والبيئة والتطهير، إضافة إلى 4 دراسات تم إنجازها همت القطاعات الميكانيك والمعدنية والكهربائية والإلكترونية والصناعة التقليدية والشبه الطبية وتخطيط المدن والمعمار.

كما أن هناك إرساء آليات مهيكله لعقلة تدبير سوق الشغل، حيث تم خلال سنة 2018 إعداد 150 بطاقة للمهن والحرف و150 بطاقة مرجعية للمهن والكفاءات.

كما هناك إعادة هندسة التكوين المهني وفق مقاربة ترتكز على الكفاءات، فقد تم إعداد الإطار المنهجي لإعداد وتطبيق البرامج حسب هذه المقاربة بإعداد 16 دليل منهجي وكذلك دليل تدبير مؤسسات التكوين المهني، كما تم إعداد ومراجعة 173 برنامجا تكوينيا مرتكزا على الكفاءات وإعداد توصيف للمهن الشبه المتخصصة 170 مهنة، وكذا إعداد برامج التكوين لعشر مهن متخصصة ذات أولوية، كما تمت بلورة 12 مرجعية خاصة بمهن التكوين والشروع في إدماج الكفاءات الأساسية للسوق، الكفاءات النائمة في برامج التكوين، مع إعداد دليل تدبير مؤسسات التكوين المهني ومواكبة القطاعات المكونة في إرساء هذه المساطر والأدوات

- إحداه 6 مؤسسات عليا للتربية والتكوين؛
- إطلاق ورش مراجعة النظام البيداغوجي في المؤسسات الجامعية ذات الولوج المفتوح، يرتكز على وضع النظام الوطني الموحد ومندمج للإعلام والمساعدة على التوجيه؛
- إعادة تنظيم وهيكله المؤسسات ذات الولوج المفتوح واعتماد تخصصات جديدة تراعي التطور المهني وتنوع العرض التربوي بما يستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحاجيات سوق الشغل وبما يطور المهارات الحياتية والذاتية للطلبة؛
- إرساء هندسة بيداغوجية جديدة خاصة بسلك الإجازة؛
- إعادة النظر في الغلاف الزمني لوحدات التخصص ووحدات المهارات الحياتية؛
- مأسسة تصور واضح ومندمج لتطوير الكفايات الحياتية والذاتية للطلبة ووضع برنامج إجباري للتأهيل في اللغات الأجنبية لتمكين الطلبة من تملك الكفايات وتقنيات التواصل واستعمال التكنولوجيات الحديثة والثقافة المقاولاتية ومنهجية العمل وروح العمل الجماعي وتدريب المشاريع والقدرة على التكيف والالتزام والسلوك المهني والعمل التطوعي والاندماج؛
- مأسسة التكوين بالتناوب في مختلف المسالك الجامعية والمهنية بمشاركة مع الفاعلين الاقتصاديين؛
- الإطار الوطني للإشهاد ووضع نظام مندمج للتصديق على مكنتسابات التجربة المهنية؛
- تعميم مراكز تنمية الكفاءات المهنية والوظيفية بالجامعات والتشجيع والمواكبة من أجل التشغيل الذاتي وإنشاء المقاولات؛
- وضع برنامج لتكوين منح الدكتوراه لإنجاز أبحاث في إطار تعاقد أكاديمي بين الجامعة والمقاولات؛
- إطلاق برنامج إعادة التأهيل والطلبة الذين يغادرون الجامعة بدون شهادة.
- أما فيما يخص تعزيز الخدمات الاجتماعية فسوف يتم:
- توسيع قاعدة الممنوحين، بحيث يرتقب أن تعرف هذه السنة أزيد من 162000 منحة جديدة بما فيها منحة التكوين المهني اللي كانت لأول مرة؛
- الرفع من الطاقة الإيوائية للأحياء الجامعية، ويرتقب أن تصل هذه السنة إلى 65500 سرير بالأحياء الجامعية وأزيد من 18 ألف سرير بالإقامات الخاصة؛
- برمجة الرفع من الطاقة الإيوائية في أفق 2021 عبر مشاريع استكمال بناء الأحياء الجامعية؛

- إقليمي يسمح بالتقارب بين مختلف البلدان وتعزيز التواصل بشأن خدمات التكوين المهني وتعبئة الموارد المالية اللازمة لاستقبال المزيد من المتدربين.
- أما فيما يخص قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، فأهم الأوراش المفتوحة لتحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص هي:
- مراجعة الخريطة الجامعية وملاءمتها مع الجهوية الموسعة؛
- تحقيق التوازن في توزيع العرض التربوي بين الجهات؛
- تعزيز الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الجامعية القائمة وفتح 5 مؤسسات جديدة ملحقمة وتحويل المؤسسات التعليمية للتعليم العالي التأطير اللازم مع ترشيده استعمال المواعيد؛
- إعادة تقييم بعض المؤسسات الجامعية وتحويل مؤسسات جامعية أخرى؛
- إحداه مدن جامعية جديدة؛
- بناء وبرمجة وتجهيز أزيد من 20 مؤسسة جامعية جديدة في أفق 2021 في كل الجهات وتحويل المؤسسات الجامعية الاعتمادات اللازمة للتأهيل والتجهيز والدعم من خلال توفير 180 مليون درهم منذ سنة 2017 للارتقاء بالفضاءات الجامعية؛
- تجهيز مدارس المهندسين بالمعدات العلمية والتعليمية بقيمة 20 مليون درهم؛
- تجهيز المؤسسات الجامعية الأخرى بالوسائل التعليمية والأدوات التقنية الرقمية اللازمة والشروع في إرساء المنصة الإلكترونية المغربية للدروس المفتوحة عبر الانترنت؛
- تطوير آليات التربية الدامجة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة أو في وضعيات خاصة عبر تجهيز 40% من المؤسسات الجامعية القائمة بالولوجيات وإقرار إلزامية تضمين دفاتر التحملات لمشاريع إحداه المؤسسات الجديدة للولوجيات؛
- اعتماد مسالك جديدة في مجال التربية الدامجة بالجامعات؛
- تجهيز 8 جامعات عمومية بوسائل وآليات لتيسير طريقة برايل وإبرام اتفاقية إطار للتعاون مع وزارة المرأة والأسرة والتضامن والتنمية الاجتماعية من أجل النهوض بحقوق الطلبة في وضعية إعاقة وإطلاق أول شهادة جامعية في مجال التوحيد بكلية الطب والصيدلة بالدار البيضاء.
- ومن أجل الارتقاء بجودة التعليم العالي من أجل ملاءمته بالتكوين والتشغيل، فقد تمت:
- مراجعة شروط وكيفيات ولوج مؤسسات التعليم العالي ذات الولوج المحدود والرفع من عدد الطلبة الجدد بهذه المؤسسات بنسبة 50%؛
- إحداه سلك الإجازة في التربية بالجامعات؛

- إرساء نظام وطني لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي عن طريق سن نصوص تشريعية وتنظيمية جديدة لمواكبة تطور المنظومة، همت على الخصوص تحويل مجموعة من المؤسسات الجامعية من جامعة لأخرى لخلق الانسجام بين التقسيم الجهوي الجديد للمملكة؛

- إحداث سلك الإجازة في التربية؛

- بلورة والمصادقة على مجموعة من دفاتر الضوابط البيداغوجية لسلك الإجازة والماستر ببعض مؤسسات التعليم العالي الغير التابعة للجامعات؛

- تحسين حكمة التعليم العالي الخاص؛

- تحسين حكمة نظام التأمين الأساسي الإجباري عن المرض لفائدة الطلبة؛

- تطوير التعاون والشراكة على الصعيدين الوطني والدولي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي وتعزيز موقع المغرب كقطب جهموي للتعليم، خاصة بالقارة الإفريقية، من خلال الرفع من المقاعد البيداغوجيا وكذا المنح المخصصة للطلبة الأفارقة 95% من مجموع المنح المحولة من طرف المغرب للطلبة الأجانب كيستفيدو منها طلبة أفارقة؛

- إرساء نظام معلوماتي شامل ومندمج حول المنظومة وعلى خصوص تطوير خدمة إلكترونية لإيداع طلبات معادلات الشواهد وتطوير نظام تدبير هاته الطلبات؛

- تطوير نظام لطلبات تسجيل الطلبة الأجانب، وتطوير نظام لتدبير طلبات اعتماد المسالك وتطوير البنية التحتية والأمن المعلوماتي.

كانت تلكم، أيها السيدات والسادة المستشارين المحترمين، هي الحصيلة الجزئية لعمل وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي.

أشكركم على حسن الاستماع.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم.

حضرات السيادة والسادة المستشارين المحترمين،

بما أن الفرق ديانا استنفذت كل الأغلفة الزمنية المخصصة لها، فإذن لم يبق هناك مجال للتعقيب على مداخلات السادة الوزراء.

والحالة هاته نرفع الجلسة، وأدعو شكون من الإخوان اللي سيترأس جلسة التشريع، السي الحلوطي.

شكرا لمساهمتم والسلام عليكم.

- تعزيز بنية الاستقبال على مستوى الإطعام ومطاعم جديدة وإعادة فتح 3 مطاعم جامعية بعد إصلاحها، ويرتقب أن يصل عدد الوجبات إلى 12 مليون وجبة هذه السنة كما تمت برمجت بناء 7 مطاعم جديدة في أفق 2021، مع تحسين حكمة نظام التأمين الإجباري الأساسي الخاص بالطلبة، الذي وصل لحد الآن 46000 طالب وتشجيع الأنشطة الرياضية والثقافية.

أما فيما يخص دعم البحث العلمي ف:

- إشراك كل الفاعلين في ميدان تحقيق الأهداف الإستراتيجية عبر تمويل مجموعة من المشاريع وإطلاق برنامج "ابن خلدون" لدعم البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية سنة 2018؛

- تطوير الشراكة والتعاون الدولي في مجال الارتقاء بالبحث العلمي والابتكار؛

- تمويل 30 مشروع كل سنة في إطار برنامج التعاون الفرنسي المغربي و17 مشروع في إطار التعاون الفرنسي الألماني و25 مشروع مشترك في البحث العلمي منذ سنة 2017 في إطار التعاون المغربي التونسي؛

- انخراط المغرب في "مبادرة Prima" خلال سنة 2018 مع تمويل 8 مشاريع واستفادة الباحثين المغاربة من تمويل عدة مشاريع للبحث بمشاركة 52 مؤسسة وطنية، وذلك في إطار طلبات العروض المتعلقة بالبرنامج 2020؛

- تعزيز التكوين والتأهيل من أجل البحث عبر الرفع من عدد الطلبة الدكاترة؛

- إطلاق مشروع تطوير النظام الوطني المندمج للمعلومات الخاص بالبحث العلمي والابتكار؛

- تطوير بنيات البحث وتمييز نتائجه عبر بناء المقر الجديد الخاص بوحدة الدعم التقني للبحث العلمي وتجديد تجهيزاتها العلمية بميزانية استثمار قدرها 35 مليون درهم؛

- إنشاء مركز البيانات للتعليم العالي والبحث العلمي؛

- الانتقال إلى شبكة 4 MARWAN؛

- توفير تغطية أوسع ل200 مؤسسة مستفيدة بصبيب أعلى؛

- وتحويل المغرب صفة سلطة إبداء دولية الأولى من نوعها على المستوى الإفريقي والعربي والرفع من عدد براءات الاختراع المسجلة باسم الجامعات ومراكز البحث سنة 2017، حيث شكلت 64% من مجموع الطلبات من أصل مغربي والبالغ عددها 182 براءة اختراع.

أما فيما يخص تطوير حكمة المنظومة، فهناك: